

بکریه

عنوان المصنف : كتاب في معرفة الحروف

اسم المؤلف : محمد بن عبد الله

المذكور
مصور عن النسخة
المخطوطة بدار الكتب المصرية

تحت رقم ۱۸۷۹

1911



تأليفهم بركة الله تعالى

لقد اهدانا الله عند الركن من بحر الحكمة

ثم انصار وعندها

نعم العالم الجليل

مسائل غريبة في البحث

الكل حصص وانها

احرار احادهم بالحق

وطاها لعموم هذا

نسخ قاعدة قسم خلقة

مفهوم احادهم في العمل

والاخذ بالماضي

وله ايضا في مشاكك العلة

١٩٩

الحكمة

شأنك ترشيق

فاجاع فاما

في الجامع الصغر الحزم

باسم كذا

لها الدوزان

الراي في الحذر

سبح الما طالع

ولذلك

الحزم في كل

سائر اصحاب

واصل

وعليه معظم

من ساهد

الماضي

والعلم في

نعم بركة الحكم

على

لكن من

ارضى العضا

اجل

الحزم في

لا في

الماضي

والعلم في

الم كمن صدر

الماضي

والعلم في

كم واصل

الماضي

والعلم في

للمطال

الماضي

والعلم في

طاعة

الماضي

والعلم في

الزعم

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

كذلك

الماضي

والعلم في

اول

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

في

الماضي

والعلم في

هذه النسخة التي في يدكم هي نسخة
 النسخة التي في يدكم هي نسخة
 النسخة التي في يدكم هي نسخة
 النسخة التي في يدكم هي نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل من

الغفران راحة لها في ظلم الضلال

وحيدا بالتمسك للسلطان

على طريق العراية والرياء والصلوة

والسلام على سيدنا محمد المبعوث بانته

الادب والالتفات في الحال

والاعتناء بالدين وامان الشيطان

اعلان ولا الفضائل

السنن والفتن الاضداد

العلما على القول جامع لا ولم

القول من القول مع قوله

البصائر وقصور البصائر في هذه الصفا

راعيه الحق الحق عند الملك

الجليل وهو حق ونعم الوكيل

على مقتضى ما في يدكم

الفتن والفتن

الموضوعة يدنا الى استنساخ الاحكام

المرفوعة اليه من ادلائها الفضيلة

الديلة وهو ما في التواضع

روى
 والظاهر
 والظاهر
 والظاهر



يصحح النظرية الى مطلب حقيقي
 ويحيل الى العربية مظهر الطول
 ويحيل هو الكتب من فضتين للتد
 الى مجهول نظري اعتقاد
 الاحكام كذا ان العلم احكام
 استعنا اذلة العلم الكلية
 وهما احاطت تحتاج الى
 الاول معنى قابل غير لما
 من تصور وتضيق وتضي
 ولا اول يميل لا يجد لانه ضروري

لرحمة الاول ان علم كماله
 ضروري وهذا علم حاضر بالعلم
 جرمه والعلوم اعترافا على العلم
 بالكل والسايق على الضروري
 بالضرورة اوله فلسا الضروري
 حصول علم حقيقي بوجوده ليس
 تصور ولا مستند اليه وايضا فالتأني
 لم لو كان العلم ذاتا وكان تصور
 شي من اقاربه بالكلية تدنيا وهي موهبة
 الثاني لو كان كسبيا لكان ان يعرف

لو سلم الحيل
 هو الضروري
 مستند اليه
 وهو علم الوجود
 كون العلم غير
 مستند اليه
 كونه ذاتا
 كنه وليس ضروري

هذا العلم هو العلم
 الذي لا يتغير
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتغير
 ولا يتبدل
 ولا يتحول
 ولا يتغير
 ولا يتبدل
 ولا يتحول

شتم من الاعتقاد يرجع احد
 الطريقين اشهر وهما
 من جودية احد هما الثبوت
 المبرهن ان اشترى صدقة على الله
 عز وجل كريد والاحكام كالانسان هو
 ان كان حرا لغري فداي والافضل
 والاول اما ان يقال على الكثرة
 مستند احسنة في جواب ما هو
 وهو النوع كالانسان او عليها الخلفه
 الحسنة في جواب ما هو وهو الحسن

كاحسان او على الشيء في جواب اي
 شيء هو في ذاته وهو الفضل
 كالناطق والباقي ان اشترى احكام
 عقلازم والامصارق بدوم او يزول
 سرعة او بطء وكل منهما اما ان يقال
 على ما تحت حصة واحد وهو
 او على ما تحت حصة مختلف وهو
 العرض العام ما يقال
 عليه لا فارة تصور ويشترط ان
 يكون اجلي فان كان مساويا وكان

في الموضع

عرف

الطريق

مع العصب أو الخاصة الحسن القريب

فان والامراض وفي كل منها العصب

بالدائي معطوف والعرضي رسم

واصطلاح الاصول اطلاق الحد على

الكل والمعتبر المتأخر وهو المطابق

المقتضى قول

يحمل الصديق والكذب فان كان

الحكم فيها من شئ بشئ او لغيره عنه

تجنيبه والافترط فان حكمه بالبيان

نفسه عن غيره من اخرى او غير الزوما

أو اتفاقا منفصلة ويتباينتين

أو لسانتهما شاذ أو اتفاقا صدوقا

وكذا نأوا واحدهما فمفصلة

واخر الأول من الحملية من وضع ومن

الشرطية مفردة والثاني من الأول

محمول ومن الثانية ناك وكل منهما

اما موجه او سألته والمفروض

ان كان تخصا فمفصلة والا فإين

بين كنهه أفراد كلا او تعصا فمفصلة

كلية او حصرية والافترطه وتلازم

الحُرْمَةُ
 اخلاف المضدين
 تحت طهر لئلا من صدق كل كذب
 الاخر وبالعكس وسطره الاجابة
 في الكرم والكيف والحقه ففصل الكلية
 السابعة السابعة الجزئية والسابعة
 الكلية الموجبة الحربية
 سطره طرفي المصير مع
 بيا الصدق والكيف معكس الموجه
 موجبة حربية والسابعة الكلية كس
 ولا عكس للجزئية السابعة

في الكرم والكيف والحقه ففصل الكلية

سطره طرفي المصير مع بيا الصدق
 والكيف وحكم الموجهات هيا حكم
 السطر السوال سطر وبالعكس

قول مولانا فصا ياتي سطر لوجه
 قول اخر باعتبار المادة خمسة لانه

اما ان نقتضيه سطر اول الماني
 المستقر والاول اما ان نقتضيه
 وجزئيا الاول الخطاه والثاني
 ان اوجزنا نفسا فهاهنا والاول
 اعبر عنه عموم الاعتراف والسلم

فمدل والامعاطم وباعث الصو

فما لانه ان كان المطر اوبعد

مد كور فيه بالفعل فاستدالي

والا فاقرا الى

الاصري وهو باعتبار ضرورة العدة

فما ان لانه ان يركب من الحلات

التي تقي مجلي والامعاطم وباعث

المرينة اربعة لان الوسطان كما

معدل الضري موضوع الكبرى

فالتسلي الاول او مجموعها والثاني

او موضوعها فالتسلي او تسلي الاول

فالربع وشرط الاول ان يحاط الضري

وكلمة الكبرى على كل ما هو الشارع

وكل ما هو الشارع واجب والتسلي

احتمالها في الكيف وكلمة الكبرى

على العاين مجهول ولا شيء مما يصح

بعد مجهول والمالك احاط الضري

وكلمة اخلاصها على كل يوم فمقتات

وكل ضروري والربع احاط بها

كلمة الضري واحتمالها في الكيف

هذا هو المطلوب في
الاصري وهو باعتبار
ضرورة العدة فانه
ان يركب من الحلات
التي تقي مجلي
والامعاطم وباعث
المرينة اربعة
لان الوسطان كما
معدل الضري
موضوع الكبرى
فالتسلي الاول
او مجموعها
والثاني

مع كليه الشلب والكبرى بحركه

تحت فيها التثنيه وكل صور عبادته

القسم الثاني في الاستشهاد وهو

مفضل وناجحه وضع المذبح ورق البنا

وسفضل وناجحه وضع كل من الحسية

ومنا نفع المجمع ورفيعه في ما في ما

الحل المثلث الثاني في التوضيح

اللفظية فصل في الوضع تعيين

اللفظ للمبالغة على معنى ومبدل

اللفظ لا بد انهم ولو ثبت تعيين

الواضع للتعاليم لبطالان اذ لم

لا اليش ولا الوقوف مطلقا اولى

المحتاج وما ارسلنا من رسل

الا لنبين نوره في حوض له نور

وقوله ادم ما وضع اواله في اواله

له سلبا سلبا النعيم سلبا سلبا

البنا لاحلاف الالهيه واليه

والله ان شفي الشئ من سلبه

وطريق مفرقها المولى والاحاد

لا العقل مستفاد ولا الناس لاله

وروى ان الانبياء مع المعنى معاً
 مع الجمل فصل دلالة المعنى على
 ما سماه مطاوعة وعلى جرسه
 تضمن وعلى الحارج اللام فعل الصن
 او عرف التزامه والمفظ ان قصد
 منه الدلالة على جرس المعنى
 اما ان حذر ان اصل الصدق لا الكذب
 والافان طلي وغير طلي وقد
 حصل لك باسم التسمية واختلاف
 ضيق العتود فيقول انك والامكان

وروى ان الانبياء مع المعنى معاً
 مع الجمل فصل دلالة المعنى على
 ما سماه مطاوعة وعلى جرسه
 تضمن وعلى الحارج اللام فعل الصن
 او عرف التزامه والمفظ ان قصد
 منه الدلالة على جرس المعنى
 اما ان حذر ان اصل الصدق لا الكذب
 والافان طلي وغير طلي وقد
 حصل لك باسم التسمية واختلاف
 ضيق العتود فيقول انك والامكان

لها خارج واحتمل الصدق والكل
 وكانت ماضية فلم يسل العلق
 وقيل اجزاء عما في المعنى الدفن
 واللوام من ماضية واما ما قل
 او غيره والا فمفردة وهو ان شغل
 فيقول ان كل عبيد على احد الارض
 والافان وان لم يشغل حرف
 وانما ان احد معناه فان شخص
 فخرى وان اشرك هذه كذا فينطق
 ان استوت افراده والامتناع

لوجه الصفة
 اي واحتمل اللام
 فلا لما في لاقتل
 العلق لانه يوصف
 امر على امره والافان
 فالحق في قوله لم يسل
 العلق في بيان اللام
 اللام في سجع
 والعلى معناه ان شغل
 وهو في معنى اللام
 بل انما في اللام
 في اللام في معنى اللام
 واللفظ اجزاء

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ولا اسع عرفاً واليات طاهر

وَأَسْتَعِزُّ بِاسْمِ الْعَالِ

لعزدي المعنى قولان المجزأ طلق

الحال على الله والخلق الملقوق والا

تَسْلُكُ أَوْ قِدْمُ الْعَالَمِ الْمَانِعِ لِلْإِسْفَلِ

والله اعلم
بشأنه

واقف للاستدراك الواسعة سفي القيت

لَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ وَالْحُدُودُ وَكَوْنُهُ

فصل في

عقسان عقسان

الى استقرا
للم العرب
فاجابوا
التي على صا
عالي والفضل
قام بمرور
التي
التي
التي

والله كما نعلم الاحسان فلا يرده

أَنْتَ إِنِّي طَالِبُ الْفَائِدَةِ وَالْإِلَامِ

يَفِدْهُ لَا رَاحِبُ رَأَيْهِ الْأَلْعَاطِ

لَا الْمَعَانِي مَشْتَرَعٌ وَإِنْ شِئْنَا لَنُقْصِرَ

بالوضع مساهمة والامسح مطلقاً

ولا ينفك المضيق والاحلال لهم

ممنوع كاسما الاحسان والعش

عدم الخلع من أحد هاتين زوجة

الحضرة الامام (عليه السلام) والارواح النجسة

11

البرادق

ولم ينجسهم بالقرآن قبل هو من عرقته
 واسم آل عمران عليها تسعة عشر ولنا نساء
 كلمة غزيرة والمصدق في القرآن لسانه
 والقرآن بالحق أو على تصديق على الجمله
 وعلى أي بعض بعض القرآن قرآن
 وإن سمع بعد نطق القرآن على ما
 غلبه كماله ولو وقع الأمدى
 ووقع الدنيه لأن المؤمن لعله
 القديق وثم عا الطبع لقوله إنما
 المؤمنون وغيرها

والقن بالاسم ولا إخلال بالفتح
 مع القننه وقنن لقيه لا تسع
 كدنه لا خلاف المعين فقع في
 الكتاب والسنة ولا يلزم وصع
 تعالى بالتحريم لا بهم الخطأ أو عدم
 الإذن من الله والظاهر بغيره
 ونحوها كالمشابهة والسنة والشريعة
 والكيفية والحرية والمدوم والاطلاق
 والمقيد والمجازة والمجمل والمحمول
 والمطروقة والطرفة والمصدق والعمر

والج والقيم بالآين صل هي عديته
والشمال الطران عليها نعي عريته فلنا ليس
كله صغر في والصد في ان لواء للفق
والقرآن بالآية او كل صدق على الجبه
وعلى آي بعض معص القرآن قرآن
وان سقم فقد تطلق العرق على ما
غالبه كذا ولو وفا الأبدى
ووقع الدعيه لأن المؤمن لغة
المصدق ونشأ المطيع لقوله أما
المؤمن وغيرها

واقع الاستغفار ولا إخلال بالثمن
مع المزمع وقد نقيه لا يفسد
كذلك لا خلاف المعنيين تقع في
الكتاب والسنة ولا يلزم وضع
نعالنا لا تحوز لا لهم الخطأ او عدم
الآذن مسند والعراق معتبر
نوشها كالمشابهة والسنية والسنية
والكثيرة والحريته والمردم والطلد
والشبيد والمجاورة والمجته والحما
والمطرفة والطرفه والصدقة والعق

باب
الحج

والخصوص والكون عليه والأول
اليد والنية والتكليف لا الجاد
بالاستقرار واستمرار غير متناه
البيان أو الاختراع من غير ما علم
بالاستقرار من كون الواضع اطلاقاً
على كل ما وجدت فيه العلاقة وهي
مصححة ولا يصح الخلف مستنداً
الحال لوجوه ضرورية وبطرية وغير
صحبة التمسك واعتراض ما كان العلم بالسر
على العلم بكونه ليس معنى محققاً

وهو على العلم بالحقيقة واجبة
الاستمرار دون التوقف والاسم
فصل البعض كافي فيعلم الحاصل
لزم الاستدراك وما ذكرناه من
المستند وأورد الخوارج المشرك
واجب أن يكون الجميع مظهراً
بما ذكره أحد وعديم الطرقة وأورد
النسبي والمفصل واجباً لهما الحاد
والعالم مع خصوصية قيد وجميع
على خلاف جمع الحسنة وغيره

والأمر من الظاهر والمصدر
أو الأمر من الظاهر والمصدر
أو الأمر من الظاهر والمصدر
أو الأمر من الظاهر والمصدر
أو الأمر من الظاهر والمصدر

منه مستند ولا يمنع من ارادته

والمحاري معاً مضمّن مجازاً ولو

ارادة كل واحد بما مضمّن ان المراد

الجميع من القطر بعد الوضع

قبل الاستعمال لسن خمسة ولا

قبل وكذلك الأعلام بعد صدق

فقد هما قبلات منوع لصدق

الدعوى سلباً فاما ثم ادراك الحكم

مقبولاً وهو منوع سلباً فممكن

خاصة في

عريه وفي استلزام المحار الحقة

حظان بخلاف العكس والمحار

وغير المحار لا يمنع العكس وان سلب

كافي وهو لا يمنع حصولها

الخاصة لان المحار اول من الاستدراك

لعليه ومن السهل كثرته وعنده

استلزامه نسخ الاول بعد السهل

من الاستدراك لان اراده في الحالين

لا المستدرك وهو محتمل وقد سبق

لفضل في حروف هو منوع

ماقتنار امرياً هو منوع من الشبهة

لهم قورين اوارها حصصه ولا

سقين حصص النسيه الاستغناء

المسوق اليه ولله في الحرف

لاستعمل بالقرينة منه

الواو الجمع المطلق فلا يحب الاجتماع

الرياء ولا عهد منه لاجتماع اسمه

المرتبة ولا سماع الترتيب في ساق

• زيد وعمرو وحارث وعمرو قبيلهم

وفهم الترتيب من قوله تعالى ارفعوا

واشمعوا واشمعوا في ان الضم

او المروءة من قوله عليه السلام ابدوا

والخياره صلى الله عليه واله وسلم

ومن عصاهما ملقنا ومن عصى

الله لم يكن المقصود بالقرآن

المالك في الاحكام فصل الحاكم

الشرع افعال والعقل لان الناس

طراخون تسخ الظلم والكذب

الضار ويدعون عليه وليس له

بالشرع ادلة له به الشرع وغيره

ولا العرف لا حصلوا باحلاف

الأم وهذا الاختلاف واصفا
 لولم يكن فعلا الحسن منه تعالى
 وحسن المعجز على يد الكاريز ولمان
 المعاش قالوا العبد محبور وال
 وإن لم سوف على منجها نافي وال
 عاد النسم وذلما لئله الضر
 وحزبه في افعال الله تعالى ونفي
 الحس والنج المصداق المراج الا
 الارادة والارادة كان ببحا القام
 المعنى بالمعنى لانه لانه لانه

في قوله
 المعجز على يد
 الكاريز ولمان
 المعاش قالوا
 العبد محبور
 وال
 وإن لم سوف
 على منجها نافي
 وال
 عاد النسم
 وذلما لئله
 الضر
 وحزبه في
 افعال الله
 تعالى ونفي
 الحس والنج
 المصداق
 المراج الا
 الارادة
 والارادة
 كان ببحا
 القام
 المعنى بالمعنى
 لانه لانه
 لانه

دونه من جود لانه فعلا لا يفتح
 العلم بالمعبدوم ورد جوده في الرعي
 والمحبوت وينفع الاول فان تبصر
 العبد في لاج وجوده واربع
 العبد الماسعيل في الصديق
 وسبع النايه الحكم علق
 ثم عا اوعيد الفعل المكلف اقضا
 ارحم او وصفا وهو كذا في وصفي
 الاول حسنه لان معرف الحكم ان
 المعنى الفعل فان من من المثل

وهو المثل

الحسين
وغيره
الكاتب

والامتداد: وان امتص الترك فان
منع من الفعل مطلق والامكان
وان خير ما ياجه والواجب
ما لم يتركه لوجه من وجهه
الحسنه الفرض مطبوع والواجب طئي
ال شئني وجهه والارض
عن وكما له والامتنين وممنوع
واذا وانما وقضا والى مطلق
ومنه متعلق الوجوب محمول
في المعبر لجميع بدلا للاشكال والخطا

الحسين
وغيره
الكاتب

الاجاب فيكون ما حط منه
لا يتم والجزم هو ان الامتنان
انما تعلقه به ظاهر الفعل الداعي
او حسنة نفسه المحل استوف
على امكانه وهو ممنوع ووجوب
مروج احاطة بين واعناق الرقاب
لا على جهة البدل غير لازم وبديل
ما فعل وبديل معنى عبد الله تعالى
وسقط الوجوب به والاخره
وبطلانها واضح

الاول

تعالى يا جامع لهم العلم الزكي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

يا جامعهم من العلم النقي

فيه ناسا للخلع وقيل لغيره والصلح
ما فعل بعد تركه او حله

قيل بالآية المطلق الآية وكانت

معدولا واحبا لوجوبه وقيل لا
وقيل يحسب الشرط السري وميل

الاول لا يشارى على وجه من رونه

الاحاب شي لا يستعمل ولا يسلطه

فما سرف عليه السالك لم يحس

لم يكن شرط الحمول ما امر به فيصع

وعن يسلم وحسنه تفعله ولا

ولا حصول ان الاز ولو بائنا آخره الا
فلا تحله ولا يلزم التعقيل هو مستحق

بالشرط الرابع لوجوبه عدو وليس

بكاف السبق ما لا يح

فاعله ولا يلزم تاركه فيكون مؤثرا

الطوبى والشبه والسبق والرفق

بعد والتحق انما ما امر به عليه

السلام بذا فان واسن عليه فليست

والاستحق الخلاف في

الاثر من معنى على الخلاف في كون

الاستيذان في الاحكام الشرعية

بمنه ومنه في الدين وليس مكاتب في

الافق المحط والمال في العيلة

ووراده السبع والحرمان

الشي واخر ما من جهة في الا

عند تعق من اجاز كليف الحال

ومن جهات خيرة في بعد المغلق

لا ان تجد كضلع في معصوب

لما قصور في الخبز والقرق بالانكار

في شال الضلع لا الضوم لانهم

في التخصيص والتقدير الحجة لا القيد

مع اتحاد المعظم المغلق وروحي

الاحكام على السبق في غيبه الاشياء

والخروج من معصوب في شرط واجب

والقول باسبغاب حكم المعصية

والقول بتحريم العبد المذنب

ما دح باركه ولا يذم ما غلبه وقد

نظروا على الحرمان وعلى ترك الاول

والخلاف في كونه متباعد وكما

في كماله وب

الباحث مالا

مدح على فعله وتركه ويزا بعد الطلق
 والحالة والحاجين ويطلق على غيره
 والاباحه حكم شرعي عند مكلفه على
 الوجه . وليس ما قبله المزمع
 الرجوع فيه مع ترك حرام وهو
 واجب ثم لا يحصى لا يمكن غيره
 قبل غير تلكا لما يكون في امور متغيره
 ولا يمكن تعين النوع . وليس
 محسن الواجب والا سلم الواجب
 المحمود قبل ما دونها لا يحصى

الواجب المحمود ما دونها لا يحصى
 الواجب ثلثا بالاسجاع . الحكم
 الثابت على خلاف ذلك الروح
 او اخرته بعد رخصه وعليهما
 غير منه وفي عقلماس المال تكلف
 المال . الله اقسام لانه ان حكم
 على الشيء ما سئلوا وهو في حرمه
 حكم بالشئ او قدّم ما حكم ان
 فالماثل او ما سئلوا مقدمه عليه
 حكم او شئ بالشرط . قبل

في
 الواجب

الحكم بالصحة والمطلان عقله وقيل
 شرعي وصفي وهي ترتب الآثار
 فيصيرها والآثار في العبادات من الله
 التي عند المكلن وسقوط النصا
 عند العبادات والصلوة بغير الطهارة
 بصحة على الأول لا الكمال
 والفساد برب المطلان وقيل
 لا هو عند جمهور المتأخرين
 المتأخرات بوجوب عبادتهم ببعض
 الآثار وعند الحديث شرح الآثار

لا الرصف والأجل كالتحدي
 السادات **فصل في الحكم**
الافعال مثله منع

الحكم بما لا لاطاق وقيل حار
 غير واقع وقيل واقع كالميلاني
 له سبحانه صلى الله عليه وآله
 وسلم في جميع ما حاربه ومنه الأصدة
 وزاد في الكل الكافر
 كلف بالفرع على أول الأمر
 ولآيات الوعيد كويل للسكران

عليه

في شئ والكفر غير تابع لامكان رفعه
والسوى العقل والذكر مسلمة في
الحلف لانه في الشيء فعمل هو الكف
لانه المقدور لا يفي لانه عدم شخص
فليس هو المقدور به وبفعل في الحكم
الصدق ولا ينشأ انه ليس انرا فان
استمر ان يصح لذلك فصل
والكليف ما للفعل قبل حدوثه والا
المعتق قايمة وتكبر من كون القدر
حادث في الكليف وان لا يكون

ما مر ان لم يفعل
الحكم عليه المكلف العزم شرط
الكليف لا شحاله الاستمال به وبه لا
يصح للهام وطلاق التكرار ويصح من
قبل الاستمال ولا يفرقوا الصلوة وانتم
سكارى ايما يفي عن الشرع عند قصد
الصلوة واما التعلل لشدة التعب
فخطا لا يتعلق بالمعذور لانه توجيه
الكلام نحو الغيب للاهمام حدا فالاستعفاء
سقطا فافترق بينهما وتطاول بها في الكلام

ما مر

لا تكلف ما علم الأمر انما

شروطه ووقته لا نه امر من لا يقدر

ولا يخرج مع الجهل ولا نه غث او نحر

قالوا العلم يصح لمن يعنى احد ابدا لا

كلما عدم فقد عدم شرطه لا زاده

ولما علم تكلف وجوب الاوطار

والمانع بين المانعين ان لا يعطى

والا فالاول المقصد الاول

في الكتاب وهو الكلام القدر

لأنما تسرع من حقه

السنة منه في اول كل سورة عين

نراه ونعينا واتيناها في العاجه او

مستقله احوال لما اجمع الغايه

ورضعها في المصاحف مع الماعه

في حزمها وقصا الاحسان ذلك

وعديم توارها قرا ما مضى ولو سلم

منها من المجلد كافي والمالكين الاخبار

بكنها من العاجه وكتبها بغير ان كان

من السلف فلا يفيد ان المطالع

القرات السبع متواتره

المقصد الثاني في السنة

أصلاً وهمة القطع بأنه شمع الأول
 كل من غشيتا عيونه لا يحضر ولا يشم
 أن أسبغها أو جازي أدلة لم يحضر
 أهل العواقر وتوابعها أصلاً لا همة
 باطل أن النعم المعط الأحميد وأن
 تواتر تواترت وأحوال أصل الله
 والأدب المعبر أن لا التفسير
 والسأ ومقره بكلاً جازاً في العلة
 نوح السوء والخطأ الوصف
 بالقرينة وهو محرم ومشتبه

المقصد الثاني في السنة
 المقصد الثاني في السنة
 المقصد الثاني في السنة

لألا ولا متع المعنى والباقي يتأله
 وقد فسّر الغرض الكورود مالا
 معنى له أو ما أريد به خلاوطاف
 ولم يبق سمع خلاوطاف في
 الأوك والوحيد في الباقي
 في القرآن المفسر لنص علماء العربية
 على نعت كواستدق وانفاق
 اللعين من تعيد ولا سفينة الحج
 وعزى شلتا فالمعنى ما لا يعبر

المقصد الثاني في السنة

المقصد الثاني في السنة

الكتاب

صلى الله عليه وسلم

وهو ما صدر عن الرسول عليه السلام

من قوله او جعل او يقرر

الا بئس ما مضى من الكبر والماضي

خلفه رسل طغفارا ما مضى

بالسبع فانه حلقا للباقي

الكذب شهوا وقررها في الكلام

ما كان من افعاله عليه

السلام حلتا او محضاه او ما

فواضح وما عداه ان وصفته فاه

منه وقيل في القبايل وقيل

عليه السلام

كثيرا ما صدر الروح منه والروح

والا ما جاء في الروح لما ان السلف

كانوا يرجعون الى فعله المعلوم

صفته من غير تحريف اب دون ما

ومعنى فانه في فعله على وجه

او قوله او فيها وما انكم امركم

لما عليه بكم فانه الشاقي فيهم

وقوله عايشه من لا يراهم

او منهم للوجود وبالله الا الله

على الرجل والاصل عدم الروح

الفضل في السنة

القصيدة
السنة

مؤدود وما تقدم وأسما الحزم والكبر
بين فعله وزاد في الحوب والمحب
بلائي مدفع ما بها الغالب في فعله
العقلان لا يعارضان قال
كان معه قول فاما ان لا بد ان على
نكر وتبين او يدل عليها او على
احدهما الا قول القول الخاص
عليه السلام لا تعارض متاخران
تقدم والفعل لا يتبع الفعل ولا
اسم فاعمل بالسلامة والحسن

القول نعم للسبح ونسا لا يعارض
والعام كالتقدم الا طاهر اية
لا تراخ محض الثاني المتأخر
مع التكن في الخاص به ولا تعارض
في جفتا فان يعمل والوف للاعمال
وبما مثله فان جعل والقول لا يستدل
وعومره والا تعاق على بل الله و
الكلمة لو عمل بالعمل قبل الفعل
اذ يتبين القول وزد ان البيان
القول ولو سلم التساوي ربح ما ذكره

عطف على قوله اي
الخاص به والخاص
بها
والاسم هو ما جاء
في قوله لا يعارض
فان القول لا يعارض
فان العمل لا يعارض
فان العمل لا يعارض
فان العمل لا يعارض
فان العمل لا يعارض

ضعف للتقدم وفي العام سخر

الحكماء الثالث الخاص بالاعتقاد

وبه والعام بصا فيه كقول الساني

الرابع الخاص به كقوله الأول لا يفتا

في حقه الخاص بنا مطلقا والعام

اننا نحن ان تقدم بضمه فكل

الأول وفي حقه المتأخر ناسخ

مع التكرار قبل الفعل ونعمه للفتا

فان جعلنا قوله كقوله

أو اعلم عليه السلام يعلم الحار

بأنه لا يفتا
في حقه الخاص
بنا مطلقا

فلم يكره ما ذكرناه بدل على جواز

سبق محرم فتنخ واللام الزكيات

محرم فان استبشره فأوضح وبها

مشقة الشافعي في الفتا

بان ترك الانكاح لموافقة الحق

والاستنباط لا لزوم الحزم ولان

ظهر انما المستطرد

الثالث جاعل

عام وخاص الأول اعاد المحمدين

من امه محمد صلى الله عليه وآله وسلم

قال في البلوغ عدم الزمان
بالاقتناع الاستدراك في
الاعتقاد او القول
او الفعل او القول او
العمل المستدركين
الادلة او ابيد بها
او بين القول فملا
سبيل في الإجماع
في القول

بعد في عصر على مر والساني الاضاق
 من الغيرة كذا كذا
 لا تنسوا هم فيسغ نفل الحكيم اليهم غارة
 ورزق الملع ليجوزهم من مستند
 انما قاطع في حق كذا غارة او طغي شيع
 الايمان عليه غارة وورق الملع اذ قد
 يسعني به عن القاطع وقد يكون
 الطغي جيبا وقد يسع العلم به
 لا تنسوا هم او خنا بعضهم او رخص
 قبل تنزي الابرار كذا ذلك فلما

شكك في العلم قطعا من السلك الطاع
 على تقدم القاطع على المطعون في
 سيع بقله اذ الاجاد لا يفتقد والتم
 بعد وهو الصا شكك على انه لا يشترط اليقين في نقله على
 الاضح كالنفس وهو محال
 ربيع عار شيل الرمنال جمع مان
 المشقة واتباع غير سيئهم في العبد
 فيملاء سيئهم ولا ازال يخرج عنها
 وهو طغي لاحمال العبد في وقوله
 على اللام لم يجمع امي لم يزل

في الحاشية

هذه النعم من فارق كما عدوكي

وَالْوَيْتَانِ الْكُتُبُ قُورُوهُ إِلَى اللَّهِ

وَعَانَهُ الظَّهْرُ وَاجْعَلْ

الغثه خمدليل ليدهب عنكم قل

لَا أَنَا لَكُمُ الْبَارِكُ فِيكَ الْمَقْلَبُ أَيْ

بارك فيكم ما ازنتكم الى مختلف

مکانی که از آنجا که از او و از او

...فَكَرَأْتِ الْيَوْمَ مِثْلَهُنَّ سَبْعًا مِثْلَهُنَّ وَفُتِنَتْ هُنَّ لَمَّا رَأَيْنَهُ أَصْبَحْنَا نَدْمُهُنَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِنَّ وَلَوْ أَنَّ لِهِنَّ أُسُوفٌ لَأُعْرِجْنَ نَهْجَهُنَّ لَوَدَّعَرْنَ

انہی کے لئے کہ جس نے انہیں

سُيِّئَ لَكُمْ أَهْلُ بَيْتِي أَمَا لِي أَهْلٌ

خطه فاس ساهب الى غرداية

وَلَا تَسْلُمُ إِلَّا عَلَىٰ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالصَّحَابَةِ عَلَىٰ أَلْسِنَةٍ

لَسْ بِمُحَمَّدٍ إِخْوَانُ الْمَدِينَةِ

عَنْ مُحَمَّدٍ وَفَصَّالِ الْعَارِءِ بَانَ أَفَاقُ

مشاوره علی راجح مینوی و کسب سلام

و کا حصہ کنڈاک اذلا اتم لا اطل

وَأَمَّا الْبُكَاءُ فَهُوَ كَالْحَزَنِ وَكَانَ الْبُكَاءُ أَكْبَرَ مِنْ الْحَزَنِ

مفتی اعظم پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قول استجيب واقد وان الله

[illegible]

وقول الصحابي على غيره والصحابي
كالجور وكجو المقلدين لانه خطأ
للصحابة وليس يجوز غشهم لئلا

صاحب
الكتاب
الصحابة

ومخالفة الناس ولو هم جميع فمصلحة
يلزم على الصحابي وكفى في الماتع

مبارك

لاقول على

صاحب

عليه السلام لو ان الناس جميعا
التابعين بعدوا عن الصحابة
لقد هم انما من الأدلة فان لم يبق
اجماعهم فعلى الغرض واليك

عاشه على الى سلمه بعد الاجماع
اوكون النص على خلافه ومعارض
بانه سؤفوا احبها مثل سفيد

والحسن والمادر كذلك وضد
المؤمن على الاكثر كاستن

محام والمؤاد من غلبك بالشواذ
الا عظم كل الامنة والافدوك النص

لا يبين ويغدر احييه بامع الاقل
ممنوع لاسي سؤفوا احبها

غدا المحمدي وحصل بعد المقلد مطلقا

عنه
الحاكم والاسم الحسن
من الاجماع على حكم الكراه
على الهاشمي مع انه قد
روى عن ابي حنيفة
واما ما روي عن بعد
جامع والمعي اعتبار
منه

قيل لا يقول وقيل العروغي قلنا
 وجوبها وانما يقتضي محبة قوله المحبة
 بل لا يقتضي له ان يقتضي في المأثورة
 الا اعتبارا وبغض منه مطلقا ولا
 لا يقتضي رونه والكارهية
 الا انه فلا ينافي عنه ولا يقتضي
 بالصحة للغير ولو لم يخالفة
 اجتماعهم على حوا لا اجتماعا لا
 فاطع فيه مستوفى بحجة منهم بعد
 اجتماعهم على حوا لا اجتماعا لا

في قوله لا يقول

اها عينية ولا شرط عند الموت
 للدليل فالواجب محبة المصطفى وقيل
 لا لعبد صدق الاجتماع ولا الا
 لهذا كذا وصلى شرط وقيل ان كان
 عن فاساد اذ واقع على عتبة السلام
 الصحابة في سبعين ام الوليد رجع
 ورد بالجمع وقوله البعض
 وسكون بعض قبل ذلك المذهب
 قيل اجتماع وقيل بعد ثم وقيل لا
 ولا محبة في الحكم لا اجتماعا ولا

او انتم تنوون الرجوع

وقيل في التفسير اجتماع

طبع

كانت احدى اركانها

التي

كانت احدى اركانها
التي

انه بعد الشك في غارة مع الحق
وهذا اعاد كافي للاول ولا يضر
الاحتمال فيضعف ما لا يقرض وكون
الشك في حق اولئك او في حق
حلق الظاهر ولو بعد سماع الشك
عامة بعد الاستدلال وهو عند
الفرض المختار من الشك
ولو فاشا ومنه الميع مطلقا
والوقوف في الحق لما العطف باحوال
كغيره والوقوف كاحكامهم على حدة

كان السند
الذي
الذي
الذي

كان السند
الذي

النسب والمبالغة في حال
غارة ولا سلم مع اختلاف الفرح
للاعتاق والاجماع على حوار الحق
قبل الاجماع وسبع الاختلاف فيه
لقد ورد الاجماع عند منقوص
بغير الواحد وما من الاجماع على
الطريق باطل بالدليل والغرض
القائده لو كان عن سند صحيح
وان سلم لم يصح من سند
ما اجمع على من جهة ان كان قاطعا

كان السند
الذي

النسب

هذه السند والاهل محمد
الحلاق الاصل على قوس مثلا

نالمنا لا بزمها كالمذبح بلا شبيهة

فيل جمل وقيل لا واجام مع السهل

رافع وعدم القول بالفضل لشيء

تقديمه والا اصنع فيما تجد

ولزم خطية الاولين منهم

فيل الاحلاق شهد باجوار قلنا

لا احلاف في المنيق وما وقع من

التابعين ان رفع محرم على الفضل

الاستيعار كما جكي عن مشهور في الاصح

ويكنى احد انت دليلا او اولاد لا

وان لم يزل القائل يستخرجون الادلة

والاصح ان يستدل المومنين بالحق

عليه والا استع فيما تجد وقيل هذا

سبيل لا هناك قلنا لا سبيل

في المسارع واختلف في حواره

فلم الامة براج معقول على وفيه الجذر

لنفس احكاما فان عدم العقل ليس

قولا بالعدم المتابع عند سبيل المومنين

وهو من الدلائل والاولى
الحدس ان يكون لهم
سبيل ليعلموا فيه
او فساد والمعرفه في الامم
عند عدم العلم
القول

وفيه ما سبق والاتفاق على احد

وهو الاول اجماع لما تقدم قيل

لا قيل مسع اذا لزم او كان

محتمل لغاير لان اجماعهم اجماع

على المحمدي فلما منع الظاهر انما

المقاطع والاتفاق بعد الخلاف

المستقر كما تقدم وكل متغيري الامة

حواشي الدين في الزيادة

وكونها محتملة مزبورة بصدقت

الامة فيستدل بالاجماع فيما

يرى عليه حكومت القام وتلي ذلك

وفي البديهة خلاف اذا عا

نص ظنين والجمع بالتاويل في

ثم الترجيح الاضمار

ياقل ما قيل اذا لم يجد ذلك على ما

عده اخذ بالاجماع والاقتضار

لغرض التلخيص ان هو قد انظر

مسلم من عدم الوجود المستلزم

من عدم الحكم والا لزم تكميل القول

المقصد الرابع في امور

في مقاصد

الباب الأول

في الأخيار الجبري صدق ولكن

والصدق مطابقة حكمه للواقع

والكذب عديم إلا اعتقاد المحقق

وقد علم حلافا للنظام ولا للجموع

خداة فالجاذب فما غدا أهما وأسطم

لنا إلا شام على كذب الكافرا

قال الإسلام باطل وصدق بغير

أدوار هو حق وقوله تعالى والله

نشهد أن المساعدين كما دون محمد

على رجب الكذب إلى جبر نصرة النبي

أو الموكبات أو إلى المنورين وعصم

أو إلى جليلهم بانكا رما قالوا معنى

قوله تعالى أم نه حسام لم نقر لذكره

فسيما للافترا والمعلومه

خدا الله تعالى وجبر رسول صلى الله

عليه واله وما هم وجبر محققهم

أو نطقا وجبر لانه والمحقق لغيره

والمواظبه هو خير لفت رواه عبد

لا يكره عاد مطلقا للشهنة والنزل

ما صا و خاصا عنه اكثرهم وما صا

عند الاقل لنا العلم ضرورة الملاد

النبيه والام الما صا

وهو ص و ر و ل و ف و ع و م و ن و س و ط و

ا و م و س و ط و ل و ف و ع و م و ن و س و ط و

ط و ل و ف و ع و م و ن و س و ط و

المنش و م و ن و س و ط و

و ر و ل و ف و ع و م و ن و س و ط و

و م و ن و س و ط و

و م و ن و س و ط و

بالحسن و صا بطله حصول العلم و قوله

اقوال اربعة وخمسة و تسعة

و عشرة و اثناعشر و عشرون و اربع

و غير ذلك كما لا دل علىه و الصحيح

احد اربعة و اثناعشر و اثنى عشر و اثنى عشر

عنه و استراط الا سلام و العدالة

و المقصود و اصل الدالة و اثناعشر

النسب و الدين و الوطن و اثنى عشر

العلم و بها و هو كل حجة ما اعلم

لواقعة كمنه بعد و ما صح

ان تشاؤنا من كل وجه وهو بعيد
واختلاف الاختلاف في الواقع
نراهم القدر المشترك كشيء على
جام ومذخر الواحد اجمع على
العمل بقصدها للفضيلة عن الخطيئة
وقيل مع الحكم بصدق ومنه المتلقي
على الاصح وهو ما كانت الالة او
العبادة من عامل به ومنازل للضميمة
الاصح في الصيغة واما غير العاقل
به الاكثر من كسر في المحال فيصحي على
منع الخلف في حجية قول الاكثر

ان قول الاكثر محمول ولا ومنه خبري
جماعة لا يتعد منها الاكثر بالوكان
لغيره ولا مانع عن تكديسه ولم يكن نوع
ومنه على الاصح ما اخبر به خبره عليه
السلام مع دعوى علمه به مطلقا
او عدمها ان كان دينيا لم يعلم خلا
او علمه بخبره بغيره او دينيا لا يخفى
عليه ولم تذكره والمعلوم
كده ما الكد به التبريل او الرشول
او جمع يستعمل نواطيرهم غادروا علم

خلافه ضرورة أو نظراً وما يفعل منه

عليه السلام بعد تدوين الأحكام

تحت عنده لم يوجد في بطون الكتب

ولا ضد ولا الحفاظ ومنه في الأصح

خبر الواحد كما هو في الدواعي إلى العمل

وشرك فيه إما لتعلقه بالدين

كأصول الشريعة أو لغيره كالتحصيل

عليه أو مجموع كعارضه القرآن المنقطع

بكونه مدغم في الدين مكتوباً والمكتوب

في نسخة الخط منها أو قوله لم يعلم أصلاً

الحاصل على الكتاب سبع وليس منه

غير العدد والمكرر وهو فيها للبرائين

بحث والكثير غير الوصول

عليه السلام مما ثبت إليه معلوم

الوقوف لقوله شيدت علي وسببه

النسيان أو الغلط أو الإهمال

وما لا يعرف صدقه ولا كذب

قد يظن صدقه كخبر العدل وكذب

كخبر الكذوب وسلك كالمجهول ونظير

يعقل الخطأ هو كذب ما لا يعلم صدقه

وهو هبت والمقيد خلد

العبد لجان وعلا الله على ان يعين

الله مصلحه فيه قبل ان يمين ان يكون

الفسد فلما مضى خلاف راحته

تقبل ان جاز لحاجتي الاصول ورتب

والعقب الملامد واحضرت بغيرها لعل لطف

في العتري والنهاية ولا من الدنوي

وتحضر واقع سمعا قبل وعلا

وفيل لم يقع لنا احبوا السلف على

العلل بما قطع لا نقف ان شيعون

وتحورها فطاطا هر وساط

راحمه الى العجز والعجز والمجرب

لا الاية فضايت حضا العكوف

وقية الا وان عجز فميف عجز

موتس والمزاحق كالمكاف في الملاح

وهذا العبد الموهي ملكة في النفس

تستعاض عن اهل في الكبار والردا

فمن لا يعرف علة الله لا تقبل ردا

لان المشي ما يع فلا بد من حقيق علة

خلاف الا لا يخففه في الاكثر

وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ وَالْمَعْدِلُ يَوْمَئِذٍ
الرَّوَّابِثُ وَمَنْ هِيَ لِمَنِ هِيَ
فِيهَا وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ الْأَوَّلُ سَطْرًا
يُسَدُّ عَلَى الْمَشْرِطِ وَلَا يَنْقُصُ الْأَمْعُ
يَسَانُ عَدِمُ الْفَضْلَانِ وَهَوَّابَاتُ
فِي عَدِلٍ شَهْرُ الزَّيْنِ النَّاسِي عَدِلُ
الطَّنِ وَهِيَ أَخْبَرُ وَغَيْرُهَا
سَهَابَةٌ قَبِيلٌ وَمِنْهَا كَوْكَبُ
سَبَبُ الْحَمْرِ لَا يَصْنَعُ وَقِيلَ نَسَبُ
الْعَدِلُ لِلنَّاسِ إِلَى النَّاسِ عَلَى الظَّاهِرِ

وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ وَالْمَعْدِلُ يَوْمَئِذٍ
مَطْلَعُ الْأَمْرِ نَصِيرًا وَالْأَوَّلُ الْقَبِيلُ
وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ الْغَالِيَةُ وَالْمَعْدِلُ
أَرْحَبُ الشُّكِّ وَالْمَعْدِلُ
مَنْ عَدِلَ وَإِذَا تَعَارَضَا فَخَرَجَ مَعْدِلُ
وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ الْعَدِلُ أَنْ كُنْتَ
الْعَدِلُ فَلَمَّا جَرَّحَ زِيَادَةُ أَمَّا عَيْنُ
وَقِيلَ لِمَنِ هِيَ الْعَدِلُ فَمِنْهَا الْحَمْرُ
وَالْعَدِلُ مَوْرَثُ الْحَكْمِ بِالْمَعْدِلِ وَهُوَ
هُوَ عَدِلُ لِمَنِ هِيَ الْعَدِلُ عَدِلُ

وثبت الجرح والتعديل بواحد في

الرواية دون الشهادة وقبله

فيها وقبله لهما الأول شرط ولا

يؤيد على المشروط ولا يغيب الاعم

بيان عدم القضاء وهو ثابت

في تعديل شهر الزمان التالي بعد

الظن وهما خبر وغور ضابطهما

شهادة قبل يجب ذكر

ثبت الجرح لا يضابط وقبله

التعديل للشان الى الشان على الظاهر

وقيل سبهما للامتنان وقيل لانهما

مطلعا لانه نصير ولا ولا تغيب

وقيل ان كان عالما بالشان او لا

أوجب الشك وانما يقبلان

من قبله واذا انغاضا فخرج مقد

وقيل لا وقيل التعديل ان كثر

المعدلة قلنا الجرح زيادة اما ان

يقع المعدل تقيضا فالجرح

والتعديل مراتب الحكم بالشان ده ثم

هو عدل لكذا ثم شمل عاجل لا يغيب

المجهول سمروا منه من لا يزوي عن

مصدق على الاصح ولا يخرج تركه

شهادة اوزوايه ولا تدلن وانما

لجهد شهادة الزور لا عزم المضام

فجاء على المختار وقد اختلف

في المسألة فقبل نقول بحرم الكذب

للفظ حدود الكفر والفسق او يلا

في اخر ايام الصحابه كصحة الحق لم ينج

والنعم لم ينقل زجرهم وشهادتهم

كشابر اخرجهم كان اجماعا واجب

منع ادساؤه شهادة او خير الى الحق

الرايون ان يحاكم فاسق وهو ظاهر

قبل وفه اسند انه عليه وقيل وطنة

نصية من اقدم حاهلا على مقبول

يقبل على الاول لا الثاني وقيل الكفر

سلب والفسق مطنة واما خلاف

للمسألة فليس كل من يغض مشايه

والزور ولا يندخ اتفاقا

قبل الصحابه عند ولا دليل كتم خبره

ايجازي كالخبر ونحوهما وقيل كفارهم

لما كان من المجادلات والمضاربات

وقد نفعهم في بعض ^{من} وقيل ^{الوجه}

الفتن ولا تقبل الداخلون لعدم تقبل

الخاص وقيل عدوه ^{الاس} ظهر

فمنه ولم نكت كن قائم ^{للقضا} عليا

ما تقدم بالسلامة الا ظهور ^{للقضا}

والصالحين طالبت بحالته ^{للقضا} على

الله عليه والذين لم ^{للقضا} شغلهم

للعرف وقيل معها وقيل من اقام

شكرا ^{للقضا} او غرا وقيل من زاه لفتوها

التسديد الطول والعصر وضعا فلما

العرف ^{للقضا} وطريق معرفة الموانر

والاخذ ^{للقضا} منها من غير او منه على المختار

ويأتي للفصل بين المقطع وغيره

والفراض ^{للقضا} العطر ^{للقضا} وصحة المارح

والخلاف في اقواله وافعاله وعدله

وحول تقيده وغير ذلك ومنها

الضبط ^{للقضا} المحصل ^{للقضا} الظن ولا يشترط

جزئية او كونه او نصا ^{للقضا} وعدم قرابة

او عداوة او غدا ^{للقضا} واشترط ^{للقضا} ان

ان لم يوافق ظاهر العمل بوجوه

الصحة او يفسد فهم او يعمد ان

القياس خلاف لا في خمسة احوال

او يغير نسب او يغير نية او يغير

الحدث او اما الماني فغير سائل

الفاظ الصغرى في حاشية

اغلاها بنقطة او يغير ما يغير

او يجرها وهو مقبول القاف في حال

فيلعمل التوسط ثم امنه فيلعمل عقاب

ما ليس بامير مؤمن ثم امنه فيلعمل

ما تقدم وانه غير عليه السلام

من السنة قيل بعملية الخلفاء

ثم عليه السلام قيل بترك العمل

الوسط ثم كما تفعل كما لو انفقوا

لظهور فعلهم زمانه فلهذا السلام

ونحوه قيل بغير خلافها والكل حلال

الظاهر وقد اختلف في ذلك

كما طريق آياته الترخيص كالمقاييس

ونحوها فقيل بتوقيف وقيل بان

لم يكن من اهل الاجتهاد والصحيح

ان لم يكن للاختلاف فيه شرح بوجه
فيوقف والاطلاق للاختلاف
مسألة
وزيادة في الصلوات

سما غفر من الشيخ فيقول حديثي
واخرى وجدنا واخرى ان فضله
والا فخير من حديث وشعبه
فرايد عليه قايلا هل شغف فها
نعم واشارة او تكلف فطرا الاجابة
اولم نقل فيقول حديثا واخرى
وفي الاطلاق خلاف او قرأه

نعم
لما ذكرنا او كتابه الشيخ اليه فيقول
الشيخ او اجابته ومبها المأولة

ل الاصح فيقول حديثي واخرى
مقتضى خلاف فيه وانما بالما
وتجوز للمحدثين لا لغيرهم فذلك ان
يوجد من بني فلان على الاصح ولا
ليس يوجد مطلقا اجتماعا او غير
وشقي الى جوده فيقول وجدت وما
خط فلان
المشكوك وهو ما اشيط فيه زاره

دليل الصغف فالسفر اذ احياه

فلما قد ترك للنسيان او الاحتضار

والتي ليس اياها شمسها بعد الموت

او اسقاط فان كان الصغف بعض

والا فكل الارسل والنقل بين

حايه للعزف وميل بلفظ مزاد

وميل البحر لانتقلت فيه الحارث

في وقايح مجرى العاطف متعديه من

غير تكرر الداء لاحتضار المراف

فلما من الغار المان فصر الله امرا

فلما حيث خط الاول ايضا ناقص المعنى

موزع لم يسمع قبل لا يكون من احط فلما

في غير المسارع **مسألة** لسان

الاصول رواية الفرع بالانكسب غير

قايح كونه وجوده ولا يلزم في الشهادة

لان باها اصيق **مسألة** زادة

احد الزيادة معقول لان تعدد المجلس

لجسما وكذا ان الحد وحار زهول

الآخرين بعد الاكثرين لا ينفك

جامع واستأكم لا منع حوار الغفلة

فيل تنويه اكثر فلما الدهول على الشئ

بغيره من اليمينات المتعددة

وكذلك ان راسه وخرق اخرى وكذا

ما استعملوا من راسه وخرق

وخرق بعض لا يتعلق بالذكور حرم

واما الثالث فانه مسائل

مسئلة يزعم ان بعض ان كان

لا يقبل الناول ولا يحل له الصلوة

بغيره من راسه وخرق

على خلاف على الاصح فيها والظاهر

للجمل على اجماعه لانه **مسئلة**

خير الواحد من اليمينات المتعددة

من من الذين يقبلون خلافا لبعض

لما عزموا عليه وقوله الامه في

لما ضيق الضيق ولا سلم ضا القاء

تواتره **مسئلة** هو مقبول في

الحديث والمقارن لما تقدم على الا

شبهه قلنا من كان له ظاهر

الكتاب قبل ان يثبت به المقارن

بالعاش قلنا ملزم **مسئلة** الاكثر

بحال العاش من كل وجه

القياس وقيل محل هذا احتماره وقيل
 ان ثبت الغلظ لم ينعني القياس والالا
 فان كان الاصل قطعاً فالاحتمار والالا
 فالحبر وقيل ان ثبت الغلظ لم ينعني
 راجح على الحبر والحبر والالا فان وجدت
 في الموضع قطعاً فالقياس والالا فان
 الاولين شاع في الصحابة تركوا الاصل
 بالحبر من غير دليل وزعم بعضهم الحبر
 لا يرجع الى الراوي ويحدث معاد
 ولله اصل القياس في كل فرع وقيل معاد

والاحتمالات ما عدا القيد والالا
 والحكم بعيدة ويؤخذ منسكات باقى
 الاقوال فما ذكرناه **الكتاب الثاني**
في الامور والخواص
 لفظ الامر حقيقة في القوة الاستدلال
 التال على طلب الفعل استقلاً
 للسادس وقيل مشترك بين ذلك الثاني
 والفرع وحجم الماتير للفرع عند الاطلاق
 وزعم المنع وقيل بين الملائمة الاولى
 لاختصاص الرابع بالعلماء وقيل بين

الفرقة والعظم للظلال قلت لعمارة

ولم يرد من غير انما اراده

الفرقة والفرقة ان الله اريد بالفرقة

الفرقة والفرقة المانعة والفرقة

من كل ما لا يكون ولا اختصاص ولا تميز

رصيد بالفرقة ووزن الفرقة ووزن الفرقة

والفرقة والفرقة وهو اصل الالهي

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

ورد مع الثانية والاولى فتح ولا

معلومية مع ارايدها باختيارها ولا

استل مع سعة العظم والبالى اها

لكون امرى والحالت يحمل ما يؤمر به

المستقبل شمساً فالامر بالمعبدات

شمساً وكذا موضع نسخ وقيل بالربع

والفرقة والفرقة كاف

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والفرقة والفرقة والفرقة والفرقة

والغفر والاحاد والشمس والرياح

والنقى والاحجار والمدين والحجر

حقيقة في الاول بعد وشرقها وقيل

شرقها فقط وقيل العرب وثبت بها

وقيل بالرفف فيها وقيل في الطلب وقيل

في الماخة وقيل في الملة وقيل في الارض

وقيل في الملة والمهيد وقيل بها في

الارض ومجاز في المواني لما يعقل

تقديم مسند واجزاء التلويح وقوله

ما معك الاشي اذا امرتك واذا قيل

هم اركعوا لا يركعون اعصيت امرى

فليجزيك الذي قاله في امر الله

لا فرق بين قول المولى بعد اسقى وا

ان اسقى قلبه الحمر بفارق الاستفا

الاباحة والسراطين في الجوار والرحا

والاذن والرواية بلا دليل فطابت

ادلتها الاستراكت ثبت الاطلاق

فما لحاد الوقت لو كنت تحت دليل

عقل ولا يحرك او جاري ولا يقدر

لم يوجد طيبا ثبت بالاستقرار السند

والفجر والاهل والسورة والبرغ

والقن والاصغار والكلون والخبز

خضعت في الاول لعم وسرغنا ونبل

سرغنا فسطر ومن الدرب وقد ثما

وقبل بالوقت فيها وفيه الطلب او

في الاماخذ ومن الملاء جعل الارز

وقبل الملاء والهند ومن ثما في

الارصاد ومخار في الواقي لسا الفضا

تقدم بلسه واجبا الشلف وقوله

ما سعت الاشجار اذ امرتك واذ قيل

لهم اركعوا لا تركعوا اعصيت امرى

للمخدر في الدين كما تقول في امرى الله

لا فرق بين قول المولى لعبد استغنى وا

ان شقي قلنا الحمد فارق الاستغنا

الاماحة والواطونيت الجوار والرحا

او الاذن والواحدة بلاد ليل طنائف

ادلتنا الاسترا ك ثب الاطلاق

فلسا حاد الوقت لوقت لغت دريل

عقلى ولا جرى او جارى ولا صدق

وم اوجه طنائف بالاسقف المفسر

والظن كافي وهو بعد

الخطير للرجوع لما تقدم وقد وقع بعد
وسنة

الخطير لا يدفعه قبل ورد للأناخه

فما والرجوع وقيل بالوعد للتعليق

وقيل ان كان الخطير لعله غلق الامن

برواها ما شفاط والا فكما كان

المطلق قبل المرد وقيل

للتكرار وقيل لا ايها وقيل بالوقف

الاولى اذا قيل ارجل قبل منه

استل مطعنا قبل لن المامور في

ضمها التكرار الصوم والصلوة وايضا

التي للتكرار كذا الامر وايضا لولم

تكرر لم ينجح وايضا فجمه الاقوي

اوسرقة فقال العا مائة لا تدفع

لولاها لماسأل ورد علم ان لا يخرج في

الدين وفي جملة على معناه اعظم اخرج

مسأل واحب عن الاول بالانكار

من غيره وعن الثاني بانه فاس وبان

الانها اذا علمت لا الاسأل وعن

المالك بانه لا يجوز لغيره التكرار في

الرابع بان سوره الحور انه كسائر العباد
 الثالث المطلوب حقيقة العقل والشيء
 والمكران خارجي وايضا هما من صفات
 العقل قطعاً كالقليل والكثير والواحد
 لا يدل على الصفة والاول مضاد
 والثاني لا ضد المطلوب من لوازم
 لاجلها لم يقيد بكل منهما وزيد قيد بها
 فهو له لرفع الاحتمال وبالاخر صرف
 عن الظاهر الرابع ما سبق
 والمعلق على علمه تكرار

بتكرارها عاماً وعلى شرط كما لمطويع
 الصحيح ان يقيد مثلاً بالمرء من قبله ان
 دخلت السوق فاشترى كذا ولا بد ان قيل
 بطلانها وان دخلت لم يكره قيل يكره
 او من الشرع من خاص في غير العلة
 مسئلة قيل وهو للفور وقيل
 للتواخي وقيل لا ايها وقيل للفور
 او التفرع وقيل بالرق لغيره والجدل
 مسئلة وقيل بالوقف وان بادر الله
 الماخيراً الى العتامة معينه وهو غير المتأخر

او محذور في بطن وقد لا يقع لغيره الا
 وهو الموت وانما الى غير عاده من
 بدل مطلق فاما قبله او بعده وهو العزم
 ولا بحث كما سبق او الوضعية ولا يتم
 ويلزم الرصيه لا وقوله سارغوا وزم
 اليس على التمسك ترك البدار واجب
 عن الاول بالتقضى ما اذا اصح به
 والكا محمول على الافضلية والثالث منه
 فالا استؤنه انما الاوقات فيه على
 سواها لا فروع قلنا ولا تراخ الثالث

ما سبق وانما لا يدل على المكان
 وهو من صورته فكذا الزمان الواقع
 وانما من ما تقدم
 ما قيل في حق الصد وقيل سئل
 وقيل الوجوب وقيل لا والله لا كذلك
 في الاصح الاول الشكون في ترك الحركه
 فطلب تركها وادرجوع الدراج
 اعطى في نسبه فعله تركا للمصد في طلبه
 ليس انما لا يتم الواجب والمصدق الامر
 صد قيل يلزم عقله قلنا منج وقد عذر

أما أنت أمرا لرجل شتدركه الوجود على ذلك

فاستدركه الذي يخالف أمرا لم يدركه فلما

وجد العدم ما سبق، الرابع يقدم في

مسألة التصانيف المحددة

الأول لاستدركه قبل أمرا غير

واجب فلا استدراك له في السقوط

فلما لا يخلو والآحاد القديمة قبل كماله

للذين وأصا يكون إذا وهما ممنوعان

مسألة ليس الأمر بالشيء

أمر له لأن من قال شرعه ذلك كماله

الغيب لا يفعل غير متعذر ولا ساقض

أنهم من أمرا لله ورسوله والملك ورسوله

لورثة السلف **مسألة** الأمر

لظن والمطلوب الممكن المطابق لما

لا يستحيل وجودها في الأعيان لأنها لو

وجدت والموجود إما هي فقط

وجود الواحد بالتحقق أمكنه محله

والصانع تصانيف متصارعة وهو يجب

ومع آخره جسد أن أحد وجودها

لورثة قضاة الواحد جسد وجوده كماله

أما أنت امرؤ الحق مستلزم الدور على الدرك

فاستلزم الذي يخالف امرؤا دينا

وجم العموم ما سبق الرابع بقدره

مسألة التصانير جديلا

الأول لا يستلزمه قيل انما عاين

واحل بلا اثر لاختلافه في السقوط

فلما اخل والاطار العبد قيل لا اخل

للذين واصفا بكون اذا وهما ممنوعان

مسألة ليس الاثر بالامر بالشيء

امرا به لان من قال شرعك كذا لم يملك

لغيره لا يفعل غير متفقد ولا ساقض

انهم من امر الله ورسوله والملك ورفق

لغيره السلب **مسألة** اذا امر

بطلب المطلوب لم يكن المطالب له

دستاله وجودها في الاشياء لا يملو

خبرت والموجود اما هي فقط ومن

وجود الواحد بالتحصن امكنه تحلله

وانصافه تصفا مصادره وهو محال

وتعاجر جديلا ان احد وجودها

لم ينفى وجودها في وجودها

الأحرار وهو محال ولا توجد له صفة
وهو خلاف المدح والآن بعد ذلك
تجملها على الوجه قبل الطرب والطلب

والآخر مفيد قبل طلب المحال
مسألة لا يجوز أن يغايب
لا يعطف ولا مانع من التكرار والمباين
والكيد والوجه القول وتعطف

على الأصح أن يعطف ويرقى والمرجح
والأول الوجه
فصل في الإي
وهو القول لا يشترط

على طلب ترك الفعل استعلاء
مسألة ويرد في الجرم والكراهة
والدعا والارشاد والهدد والجمد

وسيل الغافق والمباشرة
الأول وقيل الثاني وقيل فيما وقيل
في الموقف وقيل للمبتدئ ومجازي

البواني ولا أثر لعدم الإجماع
والأماح والكراهة والوجه القول
ونحوه التكرار والمفرد ويكون
أولاً أياً أجمعاً **مسألة** وهو

يدل على الفساد شرعا ما لم يثبت اليقين
 معار في الغاملة قبل وقوعه وقيل
 في العبادات شرعا وقيل لا بدل
 وقيل بل على الصحة لما ان السلف لم
 يروا ائمة بل كان عليه السلام في الروايات
 والايجاد وغيرها وانما هو مضمون من
 النبي والمرسلين كان للنبي والصحة
 وهو باطل لا شاع في الشواهد
 ومخرجيه حكمته والصحة في رجاها
 واما غير ذلك فلهذا لان الفساد

ثبت الاجماع ولا يثبت منه لغة قطعا
 قيل فيمنه السلف قلنا شرعا وقيل لا
 يقضي الصحة والى يقضيها وقيل لا
 قلنا لا يقضيها لغة قلنا لا الاحتلال
 احكام المسائل قلنا لا لانهم ان
 لا يكون للصحة وهو اعم من ذلك لو
 الصلوة المرفوعة بالكتاب من ائمة
 تدل نعم اوله طلب العبادات
 والامر بطلب الصلوة والحق بطلب
 الصلوة في النصان الرابع لو دللنا

عصيه والمعاني كذا وكذا نعم المطر ان

بلا تلبس الاول لوم يكن صغيرا للعلم

في بيان كيف يتبين ان الحق لا يتغير بالزمان والمكان

الحق الكلي عاماً قلنا ان العلم
ما ذكرنا اننا اخصو من متيقين فكان
اولي قلنا انما للغير بالحق ولا
طالوتف نقدرنا وكذلك ان الحق
نفسه من حيث الوجود للباردة
وضوح الاستتار وقيل ان لم يتغير
بالوجود وقيل ان ميراثا وقيل
بل الحق الصادق ببعض الافراد
لانه المتيقن وهو الحق والجمع المعرف
باللام او الاضافه وقيل ان الحق

عمدة التردد معه وهو طبع قله
بل الحق كذلك لا المنكر لانه في الجمع
كله في الزمان والمكان
عنه مثله قله ثبت اطلاقه على
كل جمع واجمل على الجميع فكل على كل
احقاق فهو اولي وايضا الحق في زمان
وضع له فلا يجمعهم عنهم ولا يقد بل لانه
للباردة وقيل ان لانه فان كان
لما هو قلنا حجاز وهو في الاشياء حاز
وقوله في عنان ليس الاخوان اخوة

في بيان كيف يتبين ان الحق لا يتغير بالزمان والمكان

منازل ينزل بهد واساخ رحلان

عالمون لمعام الصوره اوله بجار

ولا يظرونه قدام روى واحد للصحة

الذين فيهم نزلت لرجل وهو على له

لان من نزلت لرجل نزلت لغربه عاد

منهم من امرهم عام

في كل نوع لانه جمع مصنف قيل يصدر

انه احدهما صدقه لى اخذوا منها نوع

فيه لغيره لرجل من كل ورده من

الحق للغرف والاجماع

وزود العام على سبب خاص لا يمنع

عنهم من اعتباره في ايات الشريعة

والعنان والظواهر وغيرها ولان

التشكيك بالعام ولا ينافيه السند

ولا يلزم حواجز تخصيص الاشياء للقطع

دخولها ولا اسقاطا ليدفعها فاما

سبب تخصيصها ومعرفة فها في مسنده

وتفصيله مدركا او دالا لا يتدرج في عموم

لغيره السابق فيلحقه للمباعدة

وذكر العام بلا تعميم الحق قلنا ان اسلم

فلا يقال في منسبه مثل الذي عن يمين
 العزير وقضي بالسفحة الجبلين العزير
 والجبلين صدره من عذله وعارف
 قيل الاحتجاج بالحيوي ويحتمل الحضور
 فلا خلاف الظاهر منسبه
 مثل لا يستوي يحتمل الكل والنقص
 نحن السؤال فيل نفي رجل على بعض
 الكره نعم قلنا ليس لما ذكرنا من
 منسبه المنقضي لا عنهم له في الحقيقة
 للاستغناء عن اصنافها وهم من نحو

لا سلطان للبدني الصفات المعنوية
 عرفاه والافاس منه فان تعين احد
 فكالمعروف
 في مثل لا اكلت وان اكلت وتجهيز
 على انعام في معنوية فقبل التحصيل
 بالية وقيل عر عام ومناه على الفعل
 لا معنوية لا محذوف والصحيح احتمالها
 منسبه واما نحو لا اكل الا فقايله
 انما قال منسبه قيل لا عنهم
 وكان يجمع في اقسامها ولا يشهد

٢٥

اللطيف بالقرآن من صلواته جميع محض
 وتعلم الاسماء من المصالح لغيره في
 القاصم الأزمان من
 غلظه نعم ما شاء وقيل لغه وقيل
 لا يتم لنا استقلال العلم ظاهر
 ولو لم نعلم لا نقض اعتقت غائبا
 لشواره عن كل أسود وأجابه من
 حرمت الحرم لا مكان وحرمت الشكر
 منوع وأحال جزية العلم لا
 الظهور منسبه الخلاف في عموم

المهور منسبه على الخلاف في كون المهور
 من غواض المعالي **مسألة**
 الخطاب الخاص بالرسول لا يتناول

الأمة الأبدليل لأنه خطاب مفرد
 ونعم وحول الأسرار من منزل أركب
 لما جره القبول في نقدي به نفسه
 لوقف الغرض على المشاركة وهو خطا لو اجمع

مسألة الموضوع للذكر ضعيف
 لا يخلو فيه النشاط أهل الإجماع أهل
 العريضة على أن جمع الذكر وقصد المصلحة

والعلمية محان والآلوم الاشراك

والسلكية في الاحكام خارجي خلاف

والاوقاف فيه من المذكر والمذكر

وما نفع الميت وان ذكرنا القادر على

الاصح **مسألة** الخطا بانسائه

الغديلة قيل لا يعم شرفا ولا

نعم في حق الله تعالى والصحيح الاطلاق

الحواله والرقية لا تصح ما عدا

ولا ساقط صرف ساقطة الى الشئ

لانه في غير نصاب القنارات وخرجه

عن خطابات الجهاد والجمعة خارج

مسألة الاكثر المبكم داخل في

عن خطابه مطلقا لسأله لعه وقيل

عن الاكثر بعد ان يرتد من قال من

الكرامة والكنية نفسه وميل لا مطلقا

لشئ ذلك **مسألة** ما ورد على سائر

صلى الله عليه واله وشركه ما سألوه

لعه كيا عبادي يستلمه على الاصح للسائر

وفهم الصلوة اياه ولا يكمل كاي سألوه

ان لم يفعل ولا يلزم ان يكون او لم يترك

بمبلغاً
أو مبلغاً أو المبلغ أو المبلغ
وخصيصه بأحكام خارج ومثل لا
الاضطرار في ذلك الأمر الثاني
لا يكون أمراً به وهو ممنوع وأما الحجاب
بلزوم في كل الخطايا ليعتد في جميع
ولو سئل فليس المعتد كالمعتد في مسأله
الأكبر مثلاً بما لا الناس لا يعلم من اعتد
لأنه لا يقال للمعتد ومن قطعاً ولأنه
اسمع في الضيق والمحنون فالمعتد وم
أولى وعلى الأول أن اردنا لا يحاطون

خاصه فتمت وإن اردنا مع الوجوه
بعبارة فتمت وعلى الثاني بأن
تجده الكلف للذليل لا سائر غيره
الخطاب وقيل نعم واللام كسر مثلاً
الهم واجب مع الأول والثاني
الاحتجاج به واجب للذليل من خارج
مسأله العام المختص بخارج
الذليل وقيل حسنه وقيل إن كانا غير
معتبر وقيل إن كان المختص به
وقيل إن كان شرطاً واستثنى وقيل

سوطا وصفه وقيل ان كان لفظا
وقيل السائل لا الاقتصار وقيل
كذلك المستعمل لنا القطع بان الكا
تمام المراد بقوله القريب وهو معنى
المحاور الاول السائل بان قلنا مطلقه
غير كاف ومع غير غير باقي التا
معنى العموم بل لا لفظ غير محصر
وزد المانع الثالث الدال على المعنى
المجموع والاسم فائدة القيد قلنا
هو منه الرابع مثله والصدور

عن منضبط او غير لفظي حصصها
لحاشي غدا لا استثناس المصطلح
الاخر له وهو الايقان فافرقا
قلنا يخرج الاخر المخرج الايقان
السابع كالمالك وهو اضعف السابع
العام كغيره الجار فانه اضعف
حقيقه والاقتضار جهة المحار قلنا
مشابهة الحكمة وضعه لا يتأثر الاحكام
والاصناف كونها محسوس وضع حصصه
ومحاورا اقبلا رتب التام في المصطلح

كالمات والمفضل جهة الحسنه
 كالاول والمخار كالشاع فيسله
 والمخصص ليس بمحمد ومثل لا فيل فيج
 ان الجمع وقيل ان حصصه وقيل
 ان لم يسم الى بيان وقيل ان اشيا
 عن الباقي لما لا اجماع والمقصود انه
 اذا قيل لكم في يوم ولا تكلموا رسدا
 فترك عقبه غايبا الاول لان قوله
 فيما بقي وكل من يجازي انصار الجار والدار
 على الاقل مشكوك قلنا لا ما سبق

الثالث كالاول في المفضل الآخر
 المفسر وغيره المسمى بمجل فتسرع العمل
 قلنا اما الاول فلا امساع ان يبين وا
 انما فلا اجماع **مسلمه** ولا يعمل
 بالغام قبل طر عدم المخصص فحب
 البحث وكون الاصل الحقيقة وعدمه
 المخصص لا ينفذ طنا لسعة المخصص
فضل التخصيص قصر القام
 على بعض افراده وتنازل عاظم المظ
 على بعض افراده كغيره والمثلين كما قال

له غلام والمحض المخرج عنه والمحض
المخرج وهو الزاد المسك والنبات
على الدال عليها بحار ك مسله

المحضي طبر وصديق المعنى اما هو
يقيد العمى لا مطلقاً والبداء اما
لزم لو اريد العمى ابتداءً فمسله
ويكون بغير الاستثناء ما يتغير محضه
ويكون المثلثة والى اثنين والى واحد
واما بالاستثناء فمسلى لنا الوفا
تحت كل من البدنه ولم فصل الا

طبر لا غلاماً محضاً ونسب الاولين على اول
الجميع وليس بعام ولا خلق له به وما
احتج به الثالث من قوله تعالى واخر

له كما وطون الذين قال لهم الناس
وجوازا كرم الناس الا للرجال والاعمال
واحد وجه اكلت الحبز وشربت الشا

فصل
لا اقل شئ خارج عن محله النزاع
والمحض مصل
فالمفصل ما يخرج المذكور وهو لا
المفصل والخاصة وما يخرج غيره

وهو الشرط والصفة وتبدل البعض

مسائل المتصل مشله

أختلف في كون الاستغناء المنقطع

جميعه أو مجازيا وعلى الأول

في كونه مشتركاً أو مشتركاً وشادراً

المتصل بغير المجاز وجبة على

التواطؤ ما دل على مخالفة بالآخر

الصفة وأخرها بما يغا الاستراك

أو المجاز يراعى في المنقطع من غير

إخراج المتصل مع إخراج

والعنى المصدري إخراج محو وضع

له مشله وأختلف في دالة المتصل

فيلل الاستغناء المستغنى عنه

والاستغناء وبقية المحرر

لمزله اسمياً ويعد ويعد داخل أو لا

غير داخل تركباً الأول كغيره من المتصل

ولأنه من شذوذ الجارية الأنف

الاستغراق أو يستلزم يعود

الطاهر اللطيف ومراعاة جانب

اللفظ كثره والمخالفة الإجماع على

انه اخراج اذ هو اخراج طاهر
 والابطال المنصوص للزوم الاصل
 الثاني رحمه المستفيضة او من
 خلاف الاجماع وهما متعارفان ولا
 نزوح وجه عن قانون اللغة ولا
 اعادة الصبر على جزاء الاسم ولا مخالفة
 الاجماع لان المبدأات مستعملة
 في معانيها والمجموع يصدق على الكل
 والملك محتمل وهو ان الكائن اقرب
 مشله شرط الايمان والالهام

استقر عقيد ولا ايقاع ولا اتفاق اهل
 اللغة عن ابن عباس خلافة كالحصير
 يعرف وهو متفقون بسائر المصداق
 وقيل في غير القرآن وهو ساقط
 الاشغراق وقيل ان لا يرجع على
 الباق وقيل ان ينقص منه لما قوله
 عليه السلام عن رب العز كلهم طبع
 الامن اطعمه والايقان على انه لا
 من على عن الاستغناء الا ان خد
 قيل الاقل ينشئ فيستدرك قلنا

انه اخراج الى هذا اخراج طاهر
 والابطال المضيق للزوم النفا
 المالى وهو المستحق شافى و
 خلاف الاجماع وهما من غان ولا
 نزاح وجه عن قانون القعد ولا
 اعادة الصبر على حرج لاسم والحق القدر
 الاجماع لان المفردات مستعلة
 الى معانيها والمجموع يصدق على الكل
 والمالك يجمع وهو الى الكا ارب
 مشله شرط الاتصاف والالما

استمر عقيد ولا ايعاج ولا تفاق اهل
 اللغو وعن ابن عباس خلافه كالمختصر
 يعرف وهو مقصود سائر المصلا
 وقيل في غير القرآن وهو سافطو
 الاستغراق وقيل ان الهمزة على
 الباء وقيل ان سقط منه لما قوله
 عليه السلام عن رب العلمين طابع
 الامن اطعمه والافاق على انه لا
 من على عن الاستعانة الا واخيه
 قيل الاقل ينشئ فيستدرك قلنا

وقد سئل لاكثر من مرة قيل وهو
 بعد حمل الموالد للجميع وقيل لا
 وقيل بالواقع حكما المذلول اولاً
 القريبه وقيل ان تهن اصاب
 والاحسن والا للجميع وحمل الاول
 عليه واخبر لانه كالا يستنبأ
 بالمشية والشرط لا يجاد المعقولة
 وقيل الشرط مقدم فقدر فلنا
 ما يرجع اليه ولان العاطفة بصيرة
 الكلامين حكمه واخذوا لا يستحقان

السكر وروعا للتم وفي الجميع بحث
 والخمسة المذلول من الاصل
 وعنده قالوا آية القدر لم يرجع
 بها الى الجلب انفا فلنا لا متطاع
 عطف الاحتياط على الانسان سلمنا
 ولا اضر به لعدم علة الاحتية
 بالحكم كالتحليل سلم المذلول قيل
 عشرة الاربعة الا انين للاخيرة
 فلنا لعدم العطف والاحتياط ولو
 بعد فلنا اول مثله الا انين

في قوله لا يستحقان

فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ الْغَيْبِ

فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْغَيْبُ مَقْلُوبًا وَرَفْعُهُ

مُسْتَوْدَعٌ قَلْبًا مَعْرُوفٌ **مسألة**

وَهُوَ مِنَ الْأَشْيَاءِ نَعْمٌ وَبِالْعَكْسِ لَا

لَيْفَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قِيلَ لَا ضَرْفَ

لَا يَنْطَوِي قَلْبًا مَبَالِغُهُ **مسألة**

أَذَاتُ الْفَاعِلِ فَكُلُّ تَالٍ مِنْ مَتْلُوهُ وَكُلُّ وَتٍ

مَنْحِيٌّ وَكُلُّ شَيْءٍ مَتْلُوبٌ مِنَ الرَّجَبِ

وَبِالْعَكْسِ مِنْ غَيْرِهِ لَا مَبَالِغُهُ أَوْ لَا

يَكُنْ مِنَ الْمَتْلُوبِ مِنَ الْأَوَّلِ **مسألة**

الْعَابِدَةُ كَالْفَاعِلِ الضَّيَامُ إِلَى اللَّيْلِ مَوْجِدٌ

يَعْدُ كُلُّ مَبَالِغٍ وَمَقْبُولَةٍ أَوْ مَقْبُولَةٍ جَمْعًا

وَيَدُلُّ عَلَى مَقْبُولَةٍ مَقْبُولَةٍ بِكُلِّ اسْتِثْنَاءٍ

الضَّرْفُ مَتْلُوبٌ كَالْمَوْجِدِ أَنْ يَكُنْ

مَبَالِغُهُ حَرْفٌ وَهُوَ عَيْنٌ وَهَمْزٌ وَلِغْوٍ

وَهَذَا يَسْتَعْلَقُ فِي السَّبَبِ أَوْ شَرْطٍ

وَلَدُلُّوا بِخُرُوجِ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ لَعَنَةً وَتَدُلُّ

بَعْدَ كُلِّ مَنْ الشَّرْطُ وَالْخَرَفَةُ وَبَعْدَ جَمْعًا

وَيَدُلُّ عَلَى الضَّرْفِ مَتْلُوبٌ فِي الْقَوْمِ

السَّائِمَةِ رُكُوتٌ وَهَمْزٌ عَيْنٌ وَهَمْزٌ

الضَّرْفُ مَتْلُوبٌ فِي الْقَوْمِ

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

والمثل الذي هو الحق من سائر

الأمثلة

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

مطلبا من الخصم بطلان

المطلوب لما أجمع على الخصم

بما لا جاره وقيل

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

في الحقيقة لا ينفك عنه

بعض المحض بعض الفعل كذا في النص
 للناحية ^{منها} والشيء ^{بها} النوع
 ولذا سطر القاطع بالجملة وتبيناً
 مغايرتين إلى الأخرى وبالكثرة
 والاحكام لئلا يبطل إلى الأخرى
 ويدل على صحة كونهما
 عند معتزلة مثل في الانعام زكوه
 في التاميه زكوه للجمع قيل ^{انتهى}
 فلما اجمع أوله لغوه وبفعله عليه
 السلام فإن وجب الانتاع فبما

نسخ بشرط وبالعامة يكون محضاً
 بالاول بشرط للجمع قبل الفعل

اولى خصوصية قلنا الاول اخذ
 وان سلم لم لا يبطل وتقرره
 فان شئ معنى الحق به مشاركة
 والاف المحذور لا يتعدى ولا يبطل
 العام والقياس وقيل محذور
 وقيل محذور الخلق وقيل ان كان عاماً
 محضاً كما سبق وقيل ان كان
 الاصل محرراً وقيل ان ثبت العلم

وقيل لا يجوز وقيل لا يجوز

نصف او اجماع او كان الاصل محسوسا

والا فالفرق بين ^{العلم} والاعمال ^{لغيره}

لان كذا لك كالمفرد الحاضر ^{وذكر}

الا بطلان له ليدل على اعتبار كذا احدا

ومن هذا وما ينشأ من وجوه هذه

الاقوال ^{وتبين} ما عليها

والا بطلان المذهب المتعالي ويدل على

مطلوبه ^{مطلوبه} ويدل ان كان هذا الزاوي

قلنا ليس بحكم واستندام ^{مستند} المخالفه ^{مطلوبه}

في طبعه ^{مطلوبه} ولا يتبع ^{مطلوبه} ولا بالغا ^{مطلوبه}

قيل كما لم يخصص بالعرف قلنا يمنع

قيل لانهم من حق استدلال ^{مطلوبه}

قلنا مطلقا ^{مطلوبه} لان يكون ^{مطلوبه}

قيل لا تشتبه ^{مطلوبه} لهما كذا قلنا وزاد

الذي على مطلق معين ^{مطلوبه}

بوافق العام لعدم التعارض

قيل كخص ^{مطلوبه} بالمعروف قلنا نعم القلب

ولا يعود ^{مطلوبه} ضمير حاضر وقيل كخص

وقيل بالوقف ^{مطلوبه} لنا لفظا ^{مطلوبه}

لهم من كخص ^{مطلوبه} احدهما كخص

الاحد ولو فرمى بالجمع معارض

بلروم محالفة الظاهر والحق لان

الظاهر اقوى ولا يقتدر على

المعطوف مثل ولا يقتدر على

ولا ذواته في عهد كالمظاهر

وقيل بالخصيص سوية من المتعاطفين

والاجتب قبل بني العام على

الخاص مطلقا والحق ان يقال

او معار فابدية لا تشع للعدل ان

التأخر والاول المتأخرات وقيل

تعارضاته ان جعل لنا التامع المتكافئ

وكان لم يخرجنا عن سائر البيان والحق

ومع جعل التامع اعمال البيان اولى

ولتعمل بها على اربعة بقا برزوا

والتسوية على تقدير استدلال

واما الاخر فلا امتاع البيان كاستسا

وقيل بتقديم الخاص فخصه بالخصيص

مقتناه لا ينهم السامع الا ذلك وهو

السلطنة فضل ولحقهما

المطلقة والمقتد بالسلطنة الدالة

فلا يفرق في النعم ومع جعل الدار بالخصيص

اغلب واهون والخاص اقوى ولان البيانهم

على شائع في حسنه والميتة المخرج من

شائع بوجه كذا فيه مومنه والميتة

كالخصيص فيما ذكر وهما

ان اتحد سببها وحكمها فكل لبنان وان

اختلفا حكم الحمل المطلق على المقيد

انفاقا وشبهاً يحمل ان اقصى العاين

التسديد والافلا

الرابع في الحمل والميلين

الحمل ما دلا لانه غموضه واضحه وقدر يكون

في مئة اصاله كغنين على راي او غير

كحناز وفي المركب او موضع الضمير

او الضمير او المجازات في منع

او غير ذلك

او الحميم محمول

في نحو خربت عليكم الميتة رفع عن

لشبق المقصود الى الغم غرقا ولا يحوي

لا ضلوه الا يظهر لا عمل الابنية

الاعمال بالسيا لانه الاقرب الى نفي

الذات وليس روحا في اللفظ

على المتعارف ويصل في السري لانه

فيه لبيان شرط او شرط وقيل محمل

في تركيب

على شائع وحسنه والمقتضى المخرج من

شائع بوجه كرقية مومنه والفتية

كالخصيص فيما ذكر وهما

ان اتحد سببها وحكمها فكل البنا وان

اختلفا حكم لم يحمل المطلق على المقيد

انفاقا ونسباً يحمل ان اقصى البنا

النسب والافلا

الباب الرابع في الجمل والميل

الجمل ما دلالة غيرة واصحة وقد يكون

في مود اصالة كغين على راي او غير

التركيب في

مختار وفي المركب او منزع الصبر

او الصفة او المجازات يقع منع للصفة

او المخصص لمحمول لا اجمال

في نحو حُرمت عليكم الميتة رفع عن ربي

لنطبق المقصود الى العلم عرفاً ولا في نحو

لا تملوه الا بطريق لا عمل الالبنة

الاعمال بالسيا لانه الاقرب الى نفي

الملك والحق برحما في اللفظ بل

على المتعارف ويمل في السرخي لانه

فيه لبيان شرط او شرط وقيل يحمل

للاستعانة وهو ممنوع ولا في استعانة
 بغيره شتم لظهور التقييم او مطلقا
 والرد ممنوع ولا في اية الشرفه
 لظهور اليد في الحكم والقطع في الايام
 والشعور ممنوع ولا فيما يطلع لغوي
 ولغنيين اخرى لظهور فيها الا فيها
 كثيرا للمفاهيم لانه ترجيح وقيل
 محله قد سبق ولا فيما كان له محله
 لغوي وشرعي لان الشارع معفي
 الاحكام ولا فيما له مشيئة كذلك

لا استعانة ولا في استعانة

لمصاعف الشرع بطوره فيه والا
 مطلقا وفي النفي وجعله فيه لغوي
 اقواله قاله صاحبها واستعانة الشرع
 وغيره فيما او تعذر لزوم صحة معنى
 محلا او لغويا وردت في الضلوع والذوق
 البيان يقال على الفعل والدليل والمبدل
 والمبين خلاف المحمل وتقع في مفرد
 ومركب ابتداء وشبها بالاحوال
 وفي الفعل كيان الضلوع والحجبه
 ولا يستلزم بالآخر دون القول

فصل

لأنه أطول منهما مثله وكحرك
 مساوية كان الظاهر للامثال
 والقول بموجب الأقوى بطله
 وبحوار الأبدى سطر الراجح
 أنه أو رد بعد الحمل قول وفعل متعاقبان
 فالمقدم البيان أن جهل فاحدهما
 قيل بغير عيب الراجح لا مساعا التا
 به قلنا منزع في المستقبل فحفظا
 قيل كذا والمختار القول للجمع
 مستند ولا متأخر الثاني عن

في قوله أو رد بعد الحمل قول وفعل متعاقبان

الحاجة إليه وقيل الجواز مطلقا
 وقيل بالنوع مطلقا وقيل في النوع
 وقيل في غير الحمل مطلقا وقيل في الإجماع
 الجواز آخر بيان أنه المحسوس أن أشد للقاء
 وأن ذوي الرأي موافقا لظاهر
 وسكان الجوانبي الصلوة والركوع والحمل
 أحسن من فعله إقرار الأصل عدمه
 المانع من تسليم الغيب والحمل ليس
 في الظاهر وعلى الجواز يجوز تدريج
 البيان وتأخير التليغ إلى وقت الحاجة

والأولى وتليها أولى المذكورين

باب الخصال ومعناها الخط المظنق ما

في إفراد اللفظ من أحوال موصولة

فإن كان مذكوراً فصح ولا فغيره

وأيضاً إن إفراد معنى محتمل غيره

فإنه فنض وإن احتمل فأن سناً وإيا فحمل

والأفان حصل على المخرج بإيضاره

زاحجاً مما قبله والأفطاهر والمأول

قرب كلفه أدنى مرجح وتغلب يحتاج

الأولى وبها ومقتد زيرد وإليها

في المطولات ومنهم من خصص بالصريح

بما أفاده اللفظ ما وضع له

والمعنى بخلافه وعلى الثاني يلزم عن

مجرد غفلاً أو شراً مثل أنم اغنى

غنى ذلك غنى وهو الأقصا وغلبها عن

مركب موافق كجوى الخطاب وحجته

ويكون قطعياً وطبيعياً ومحالاً وتسمى

دليل الخطاب ومعناها المحال

ومنه مفهوم الضم والشرط والفاء

والغدر حيث لا فائدة سوى المحض

وهو مغلوبه والاسم

المحضر وهو مغلوبه والاسم

فائدة الذكر ولما قاله الله الغدر

وفي السطر من اسمايه اسما السطر

فقد يكون شكا فلنا ان حولا

الغدر والظاهر الغدر قبل

مفروض ان اردن قلنا خرج خرج

الغدر في الغادر

الغدر في الغادر

تعب الشمس ان حرا ليعا الغيب

منه راجوب لغره خلاف

المطوق المألوف عديم الحكم ليس

كلما بالعدم وانما لا يحتاج الى

بالليل عظمى او قلى مائة وكهنا

متفيا والاحادي الغدر

في الخبر وما ثبت خلاف المهرم ورا

المستأجره وقول الاخاد والاسم

ومع الثاني

الملازمه مع عدم رايه لفي المهرم

ومع الملازمه فان الفاطم يدفع

الظاهر والعمل ففهم

القبول القابلة مذكورة في كتاب
 العلم من حق محمد رسول الله
 موجود في الكفر وفيه نسبة
 القرآن إلى أم الحكم من حق ليست أمي
 بن أبيه من القرآن
 يخص مثل ما العالم الأريد وإنما
 العالم ريد والعالم ريد قليل يدق
 لما الاستعداد وقوم مشكوك عنه
 وباسم الله ريد قائم وإن ريداً
 قائم مصادرة والرائحة في القدم

والناحية ملزمة وتساوي في الأولين
 إلى الأذهان قليل منطوق
الباب الثاني
 في النسخ والمسخ النسخ كان أمي
 حكم شرعي بطريق شرعي غير شرعي
 وهو جاز وبغاية بغض اليهود وروى عنه
 بعضهم وبغض المسلمين لما القطع كان
 واحداً في المصالح واختلاف الأوقات
 وهو لا يخرج مما أريد من غير
 تخصيص ولا تعميم المحمدي اتفاقاً

وقوله على ما نسخ من الله أو نسخها
 والاجماع على ان نسخ بعض ما نسخ
 المرحه والوصف للآخرين وتغير
 الصلح في العت واجلها ينبغي
 البداوتهم الا لمقتضى مؤيد
 فلا نسخ مؤيد وما كان ما يبدل حكم
 لا مستلزم ما يبدل مؤيد لم يغير
 هذه سبعة مؤيد محتلو ويؤيد
 المؤيد باطله ولي في مؤيد في الفران
 ابن سناء لقوله لا ياتيه الباطل

فلما نسخ باطلا نسخ النسخ
 قبل الامكان للزوم البداوت
 وقوله كل نسخ قبل النسخ في النسخ
 والعاش على الموت ممنوع حكم
 الاصل والجامع ودرجتي الوقوع
 باطله منه والناسخ لا شئت
 حكمه قبل سلعه عليه السلام كغير
 ولا يستلزمه تكلف العاقل واجماع
 الصديق ويعرف بعلم تاحه ابو طه
 وقوله عليه السلام واجماع لا ينع

مجا أو خدائته أو آخر سلامه

أو توفيق في النصف أو موافقة أو صل

أو حقيقه حكمه والآ فالجرح ثم

الوفاء أو الحمد تأييد

بجل الحكم لا يمنع السمع خلاف

تأييد نقضاً كما لا يمنع الخصم نقضاً

كلما إلهما خصم في الأركان

والأخبار والتأشير المؤيد

مختصراً العكس ونقض الخصم

يضي الدوافع وعدم منافاه الجواب

لا منافاه والطاهر جاز إلى الهدى لا يعاقب

تقار جوده وعدم البريه الأجواب

يضي الساقض ويكون المحل

جدا لا يمنع السمع إلا بالنقض

سفر مدلوله كذب أحد ههنا

وقيل ينسخ ما سغير والاستدلال

بحسن الأخبار بغير يد حاله

وقبحه حاله يانه ونحو ذلك على الدلائل

يرفع الخلاف وهو جاز

بلائد لحوار المصلحة والوقوف كضد

المجوز والأسانيد على النظر والملا

في الآية بلعظا خير منكما وبما تفعل
 لها من والتدالكيف ينبغي لغير
 المصلحة وتريد الله ان يحفظكم
 يزيد الله بكم اليسر خصوص ما ذكرناه
 في بيان التنبه وانواع الاستدلال
 ويجوز فتح القرآن حكما
 وتلاوه واحدهما ومبعض في الاخرى
 لما القطع بالحوار والوقوف في قيل
 هما كالجميع العالمية والمنطوق
 مع المعبر قلنا العالمية في عتبة

في الآية بلعظا خير منكما وبما تفعل
 لها من والتدالكيف ينبغي لغير
 المصلحة وتريد الله ان يحفظكم
 يزيد الله بكم اليسر خصوص ما ذكرناه
 في بيان التنبه وانواع الاستدلال
 ويجوز فتح القرآن حكما
 وتلاوه واحدهما ومبعض في الاخرى
 لما القطع بالحوار والوقوف في قيل
 هما كالجميع العالمية والمنطوق
 مع المعبر قلنا العالمية في عتبة

الاخوال وهو باطل والمفهوم عن
 لا ريب شيئا قلنا فلهما استدلالا
 فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما
 يوقع في الجمل وترفع القابض وزدنا مع
 مع الدليل وكونه معجرا مستلزما وحوار
 نسخ القرآن والمواتر والاحاد كل
 بشدة اعاقا والاضعف بالاقوى
 لانه ان كان الاحاد فظاهر هو
 فلا اقل من احواله وقيل نسخ نسخ
 الحسم بالقران لقوله لمن الناس

والسبح رفع قلنا البيان السبح سلبنا
 بالسبح سلبنا قلنا قلنا قلنا قلنا
 على صاير السبح الذي انما هو السبح
 مغلوب وميراج فوجب انما قد قيل
 مات بحسب منها قلنا المراد الحكم وهو
 حينئذ سلبنا قلنا السبح سلبنا
 ففي التلاوة السبح السبح
 لا يسبح لان السبح اما قاطع فكون
 السبح خطأ وهو باطل واما في
 ولا يقال ولا ارتفاع السبح بارفع

السبح السبح السبح السبح

الرحي قلنا السبح على قولين احدهما
 على انها السبح السبح السبح السبح
 بالسبح قلنا الاول سرحوط ولا يسبح
 لانه اما عن نص فالسبح به الاول
 فالاول اما قاطع الى اخره وما تقدم
 وقيل يسبح لما تقدم تقريره وجوابا
 في السبح القياس اقول
 المسح والحوار مطلقا وفي الطي وفي
 عصره عليه السلام باقوى ونقطعي
 مثله والقياس الاول الاول

في العلم عدم ظهور الاول فلما
 مستفيض بالاجابة لا حزون كغيره
 نائم والقطعتان لا شعار صان
 والظني شاقط فلما لا تعارض
 مع الخارج نائم وارتفاع السطح
 ما ارتفاع الرحم قلنا غير بعيد
 رأيتهم هكذا وكما لمع خامسهم
 القماش برتله وغير الاخرى شاقط
 قلنا لا اذ الله اشع الخارج وفي تسخير
 لغية السمع والجوار مطلقا وفي الجوار

والقطعي للعلم واجلي للحمي
 في نسخ كل من الفجوى والاضل دون
 الاخر السمع والجوار مطلقا وفي الا
 في الاول والآخر فيهما الاول
 في اللام والشموع يستلزم في
 المدروء والنابع قلنا لزوم في الجملة
 فلا منع الا فيكون سلما ففقد
 الاطلاق والتبقة في الدلالة
 وهي باقية التام متغيران ولا بد
 حكما في نسخ حكم الاصل

حكم الفرع مخرج العلم عن الاعتراض قبل

الفرع مانع للدلالة قلنا منع الحكمه

مسألة زيادة ضلوة في العلم رتبة

سما وإبطال وصف الوسطى لا بطلانها

أما زيادة سطر أو شرط أو رفع مفهوم

مخالفة فقبل نسخ في الأولين وقيل

في الثالث وقيل لا مطلقا وقيل

نسخ ان غير الأصل كزيادة رتبة بعضهم

أو غير في ثالث بعد اثنين لا كزيادة

عشرين والعرب والصائب المثلث

زاد

نالحى الحكم الشرعي والخلاف في الحريات

وأن نقص أحدهما ينسخ له قيل

ولم يأت وقيل في النسخ لما نسخ

الماني لعدم شؤنه إلى دليل ثان قيل

أما العلم بغير المنع والعامه

فقول حمر الواحد مع علم الأصل وعدم

قوله المقصد الخامس في القياس

وما ينضله هذا الحاق معلوم معلوم

في حكمه لما اشبه في العلم ومما قيل

الدلالة لتضمينها وانعكس ملائمة القياس

وإنما هو الأشرف من حاصل فخره وحل
وإنما هو الأشرف من حاصل فخره وحل
وإنما هو الأشرف من حاصل فخره وحل

الحوت عدد وسمها وسمها

والمع كذا وكذا والحق الزمير الزمير

الموجِبُ عَقْلًا لَوْلَاهُ تَحَلُّكُ وَتَوَاضُعُ

ورد من الملامه حوران الاستغناء

نَالِقِلْ الْأُخْرُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى

فَاعْتَدُوا وَفِيهِ السَّلَامُ لَا يَسْ

مستور واجهه انوارك وهي طسه

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ أَشْجَارٍ مُتَنَافِرَةٍ

الاجابة الماتع لا يوم من الخطا قلنا في

تِلْكَ أَمَّا السُّبُحَةُ أَوْ لَا يَرُوسُ فِي الدُّرِّ

قِيلَ الْبَهْرُ مَعَ السَّاعِ الْخَطَنَ قَلْبًا

المانع حاص فله من التمايلات

وَجَمْعُ الْمُخْلَقَاتِ بِحَيْثُ قَلْبًا مَبْنُوعٌ

والنص على العلة غير كافٍ

في السقيفة لجواركونه لمحمد الانتقاد

فَلَا تَعْبُتْ ۖ وَأَوْدِدُ الْعِصْمَ عَنْ قَائِلِهِ

وَهُمْ تَرَكَ الْقَرْيَةَ الْإِدَامِيَّةَ عَزَالًا

وہی ہے جس نے اسے

ونحوه واصل وقطعي وطني وحلي ^{حفي}
 وقاسي علة ودلالة وفي معنى الاصل
 مسلمة وحكي في الجود والنعان
 لغرم البليل وقيل على التماسه
 وكونه قد لا يعقل منهوعه ^{وايدوا}
 وكما الجود ومنقوص ^{الشبه} بحسب الواحد
 وفي الاشياء لذلك والوقوف ^{كسائر}
 المنقل والتواط على ^{الاحتياج} جدد والذات
 الثاني ما تجاد السلب والحكم ان كان
 الجامع حكمه اوصافها ^{تجعل}

دليل المشتب من هذا القليل يرفع
 النزاع وفي كل جملة من الاحكام
 لما تقدم ونهاه ^{تدلال} ثمانية فيما سبق لا في
 كل فرد ^{تدلال} اذ فيها ما لا يعقل معناه ولا
 يلزم التسلسل غلط لان الكلام
 في اجوان ^{له} واركانه اربعة
 الاصل وهو المشتبه به ^{وهو} والنزاع وهو
 المشتبه والجامع وهو وجه الشبه ^{حكم}
 الاصل وهو ما ثبت مثله في النوع
 وهو البراءة ^{له} وفصل غايه ^{له}

في القياس

من شرط حكم الاصل ان يشترط
وفرضه ونظيره وشروطه عند القياس

وموافقه الحكم على غلته ووجوبها
واستمراره بغيره في الفرع وان

والا استتبع العادة ان اتخذت القلة
وقصد القياس ان تعبدت وان
لا يكون معدا ولا بد من شئفه كما
لا يعقل معناه وما لا نظير له وانما

دو النظر في المختار فيه ان كان كغيره
ولانه لو امتنع لا امتنع على مختص

ومن شرط الفرع مشاركة
الاصل في عين القلة او حسناتها وما

حكمه حكم الاصل كذا في عدم

مخالفة السقوط وعدم تقدم حكمه

حكم الاصل كذا في عدم

مخالفة السقوط وعدم تقدم حكمه

حكم اصله الا للالزام وفي عدم

مخالفة الاصل كذا في عدم

الاشتراط لغير الاختلاف وعدم

مطابق القول بالدليل ومع تأييد القلة

ارنا شبيهها ولا يشترط ان يحل
للتعارض فنفير الى الترجيح لا شوب

حكمه جملته وعلم العلة فيه وعلم

على الفصحى ليقيم الدليل وفعله

ومن شروط العلة شريفة

دليلها واسما شموله حكم الفرع الا

لغايه وكونها وصفا صائبا حكمه

لاخره الامضبط بمجوز لغتها

اطاله قيل لرجار لوقع ولما

المظن يدونها قلنا لا استلزم الا

الاخص ولا المظنة الشبهة وجوبها

ولا استغفار وان لا يكون المقابلة

المحل او جزئ لكن الاحاق لا الغايه

وهي صحيحة مطلقا لظن كون الحكم لا

وقيل بعض او اجماع لعدم الغايه

وتقص بالاثبات بها ومع غدها

والا تسأخر عن حكم الاصل والاثبت

بدون باغت اما امانة فكل دليل

ثان ولا تقود عليه بالابطال والا

اجتمع امضيا ولا تخالف نصا

او مناسبتها او لا تشترط او محله
للتعارض معقول الى الترجيح لا شوت

حكمه جملته وعلم العلة فيه وعدم
مخالفة صحاحي لعدم الدليل وفعلها
ومن شروط القلة شرعية
دليها واستأشمله حكم الفرع الا
لقايد وكونها وصفا صائبا بحكمه
للمخردة الامتصاف بمخرد لفتد ها
امثاله قيل لوجاز لوقع ولما
الظن به وبها قلنا لا يستلزم الا

لا حص ولا المنة المشه وجر دأ
ولا انفا وان لا يكون المقدي

المجل او جزه لكن الا لما لا القاصم
وهي حقيقة مطلقة لظن كون الحكم لا
وقيل بنقض او اجماع لعدم القايد
ونقض بالثابت بها ومع عدمها
والا تسخر عن حكم الاصل والابت
بدون بافت اما انما حكمه ليل
ثان ولا تقود عليه بالابطال والا
اجتمع القيصان ولا تخالف نصا

ولا اجتماعا ولا اختلاطا عدم

اصل النسبية ووجه على النص

مطلقا او مطلقا على مطلقا

للخلاف في الشيخ والخلاف في الزمان

لعدم وجود كونها عدمية النسبية

تفصيل الصريح اشغال الامتثال

والكلام غير مانع وتبين في غير النسخ

في النسخة القديمة في النسخة القديمة

ان كان مستصفا فاعلم ان

في النسخة القديمة في النسخة القديمة

او حرة انما في الماشية لم يطلع

لعدم مطلقا لا شغلا الظاهر

والنسخة لا ينفرد بالحق ولا بوجوده

لعدم مطلقا في النسخة مطلقا

ثم هو اما منافي وعدمية ما

او غير ما نسب وعدمية مستلزم

الماضي ويكون حرة كالمذكور

ولا يستعمل ما عند اه بالتعريف

في النسخة وفي النسخة القديمة

وعدمية مطلقا في النسخة

الاستنباط في العاشر المانع

شرط ومطلق في الاستنباط

والنصوص في رد الزائد الأول

علم لازم للصحة فلما ان عدم

المانع ووجد الشرط وكما هو

في خروج المانع لطيفا والسائق

في العقلية فاستدأ الثاني للمع

والأصل المخصص والعقل الثاني

الثالث صحة الاستنباط للمانع

وتحقيقه لفهمه وتعارضه وتبطل

الاعتناء والاحكام فلما الاول

والفهم في الثاني لا يفعل ولا يفكر

لما رخص الرابع دليل النص فيه

علم ولا يفعل ويصح في الظاهر

الحاشي عليه استنباطه بطا هو

والخلف مستلزم وبوقف سوف يحلها

في محل علمه في اخر ان انفس

فيه وزوال الفهم وزوال الأول

المعاصر صدره بسلام السك في احد

المعاصر السك في الاخر والمعاني

بمثل ما بعده المتأخرين كالناني

وخالف المستنظم من بطلان ^{بطلان} بطلان

طعن عليه لا يخالف فيه ولا يضر

غيره من طرأ عليه مع إظهار المنظم

وعدم اعتناء قدرا لا مطلقا

آخر ولا ينقض تفصيل إلا وخص

لأن القلة المحيطة ^{ببطلان} بطلان

فكما تقدم لا عدم الاعتناء ^{ببطلان} بطلان

المتعدد والمفع مطلقا وفي المستنظم

وفي المصنوع واللوح ^{ببطلان} بطلان

الرابع وقد روي الحاكم مدني

التعدد للأدلة والنسخة الأدلة لا موقفا

تجاوز غيرها إلا قول المتعدد

استعمل كل واحد منهما ^{ببطلان} بطلان

تعمل عن كل واحد منهما ^{ببطلان} بطلان

الأناني لا يتعدى المصنوع ^{ببطلان} بطلان

حينئذ لا يفهم ^{ببطلان} بطلان

سواء لم لا يتعدى ^{ببطلان} بطلان

في المصنوع ^{ببطلان} بطلان

فلما مجموع الرابع لو لم ^{ببطلان} بطلان

ولم يادرا وما ذكر من عقوبات الأحكام

وزد مع الناصر ونحوه بعد رعا

كاف وفي الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

في الجواز إذا استفت

نسبنا مستكبراً فلما شتمنا على مضلة

والتجدي ومضلي تدفع بحكم آخر نسبي فلما

حاشية وكوفاضلة لها تدور على

الاعتناء بغيره والبر قال قامت بواجب

فصل الفقه او يمكن حرم قلنا لا او مجموع

والمسكن للجمع ووجه من هذا هو في

العمل فيها واستشكال فلما في حاشية

والا لزم فصل النفس بالنفس في الزمان

وتحليل الفقه في مخرج زمانه او اسقام

سواء لا سقاه بالزمان مع النفس فمع

قديمه احد فلما عند الحكم العدم

فلما انما ان مستندة فيلزم حكم

الاصل بالعلم لا انما بالذات وفيل

النفس لانه المحرك فلا خلاف في

فصل وكذا في العلم بها الاضاح

والنفس وهو صريح ومن انفس النفس في

المعقل ثم الظاهر ثم ما دخلت فيه فلما

على الوصف او الحكم على لفظ علم ثم

في لفظ الذواكي لان ولا لهما على التعليم

لانها الوصف وتعلم النفس يعني تحيها بالزمان

وهو الاقرار بوضع الوصف

او نظيره التعليل كما ان قيل

لانه من الواجب ان يار رمضان فان

يكون بعض الاوصاف قد مر

في غير المقامين من سائر المقامات

ومنه المروءة في حكمه تصير او استبان

او غاية او شرط او غيرها ومنه ذكر

ما شئت مع الحكم وذكر ما اخذ قبل

لا بد الاقرار بغيره ولا ينافيه

الاقرار بذكرها وانما في الوصف

لان ذكره في المزمع كذا كذا مرة ومنه

الكل وسواء في ذلك على التفسير

الشيء في القسم وهو خفي وبيان

الاصح من ان يقال ان قوله

ما احذر او الاضمار عليه لا ينقطع

ان الذي وصف به المظلمة والاضمار

ما شئت انعم بالمستعجل في صورة

منه في العكس من ان يقال ان

الاستعجال او التسلية استعجال

في المصنف

ثم انظر الى ولا يسمي بعد ذلك

اصلاً وإنما يقع في مؤنة الكثرة أو بطر منها

مطلقاً أو في ذلك الحكم أو لعدم ظهور

مما يستلزم فإن قيل الثاني كذلك فالجواب

فيما كان مناسبتهم حينئذٍ ووراء ذلك

بعد أو ما بعده الإجماع على انقضاء الحكم

وحيثما أو فضلاً ومنها المناسبتة تسمى

الإجماعاً وتخرج المائدة وخصايتها

العملية بخلاف المناسبتة وتخرج بطر

مقتضى الإجماع أو ما بعده انقضاء الحكم

باعتبار المناسبتة حينئذٍ ومقتضى السقوط

البداء المعضونة ممنوع ولو سئل

المستأجر والمناسبتة ما عتبت عليه

وحيثما أو فضلاً وصف طاهر منصف

وحيثما أو فضلاً وصف طاهر منصف

قصده فإن عدله أخذها اعتبرت

وصف لوجوه لوجوه فهو باعتبار

المقتضى وأوضاعه إليه واعتبار الشا

تلك الأولى ضروري كخط الدرس

والنقص والعقل والنقل والمال

بالجملة والعقاصصة والحدود

لكن قد قيل المشقة واجبة وبعضه

الذي يقص وقد يكون ضرورياً

له وحسنه الثاني قد يكون حصل

المقصود من شرح الحكم ببيان

الاعتناء بالعلم وتزججاً ^{الحكم} انفسار

منع ظن استعانة ^{العلم} الحاجة للتعاون

في السعي فلهذا الترفه ^{تظن} في السعي

نفسه ولا يعبر لغارصه ^{نفسه} المستعانة

بما يصل باعتباره لظا ^{بما} هو العلة الثالث

ان اعتبر حسنه في عين الحكم ^{ان} بطلان اجماع

فمن اراد ان يثبت الحكم على رفقته فماله ان

اعتبر الغنى في الحسن ^{الحسن} والعلم

في الحسن في التعريف ^{في} وانما يعتد الغنى

في الغنى في مثل وهو ملام وعرب

وميل في وهذا ان مزدوران اساقا

وفي الاول القول مع عدم المقارضة

لان اعتبار المصالح ^{لان} في طر اعتبار

وللا سيما الاعتناء ^{وللا} في العجالة

والظاهر انهم ^{والظاهر} ومطلوب الكثرة

الرجل والرجل ^{الرجل} في غير المقارضة

أركان قبل المثلث ويحجب ويغصه
الذين يغصون وقد يكون ضرراً أو مكافئاً

له ويحجب الذي قد يكون حصوله

المستور من مخرج الحكم من المثلث

أصلها أو الكسوف من حجاب الغطاء

منع طين أنما المظنة حاجة التفاوض

في السيرة والمكيدة الترفيد والاسدور

سعيه ولا يغصن لغارصه المنة المظنة

وتسل لغارصه لظاهر العله الثالث

أن اعتبر حبه في عين الحكم منظر وأجمل

هو من أوتد ثمر الحكم على رفقته فعلام أن

اعتبر الغصن في الخشخاش أو العنبر أو الخش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

في الخشخاش أو الغصن أو الخشخاش

اللفظ الكلي ومنها الشبه وهو
الذي الماشي والظن وغرف الماشي
والشعر وبناؤه الماشي ولا يقارن

الخاص بالظن من اجتماعا ووجده
فم كالمشاي وقيل مرود لا يطرأ
وقد قرئ تغيرات لا تغد منها من
المشاة ومنها الدوران وهو

الحج مرصده وجدده تعديده هو
الظن المطلق وقيل المطلق وقيل لا
أما تالوم بعد لم عند الحيات

قيل يجوز ما ربه للظن على
فصل الاعتراضات

هذا الماقتد وهو مع مبدل الماقتد
والنقص أو هو كل الحكم غير الدليل على

خلاف مدلوله كمن أحطم ولم يأت
المعنى في الأول من غير وجه كمن
وكان الوجه في الثاني وأما الثاني في
الثالث إلا الاشتقان لأنه كلث

بما أن معنى اللفظ الخفي مع بيان وجه
الحفظ لأن الأصل عدمه والحق

الظهور بسبب بوعرفي او غرسه او

الاستيفاء لا اجبالا على الاصح شاذ

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

وهو مستوفى والقطع لمحمد في الاستيفاء

القطع العلية وهو كالمعلمة الدليل

والاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

ولا يلزم من صورة في الاستيفاء
منع احد الجمل القطر
تزداد في الاستيفاء منع احد الجمل
والفصح في قوله وشرط ان يكون لها
المستدل بيانه ومع وجوده في
الاضل منع عليها وزد في الاستيفاء
الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في
الاستيفاء لا اجبالا على الناس للمصر في

لا يدل على تحريمه

نقل صاحب كليلة دلمسك والاشارة

باب اكل الحبوب وورد على الاصحاح

سبع وجرده او دالة التكرار على

الافعال والافعال في سبعة وجرده

وعلى ظاهر الكتاب الاستفسار

ومنع ظهوره او غيره وما اوله و

والقول بالوجوب وعلى ظاهر النسخ

ما ذكره المصنف في النسخة من المأثور

القول انما هو ظاهرا وقد نقل في النسخة

او في الاصل وقد نقل في النسخة

في العلم انما هو الظاهر وقد نقل في النسخة

من نقل في النسخة من المأثور

الاصح الفقه والافعال في النسخة

في الاصل وورد في النسخة

في النسخة من المأثور

في النسخة من المأثور

في النسخة من المأثور

في النسخة من المأثور

في النسخة من المأثور

في النسخة من المأثور

عدم ظهوره في النصاطع والحوادث

بظهوره أو ضبط المقصود

شرفه في الاستدلال مع وجوده في السائل

أعلمه من حيث العلم إلا بطلان وجهه لا

للاستدلال وقيل في الشرعي الظهور

وقيل ما وجد أولي الآثار للضرورة

فإن كان دل عليه ما وجد في محل المقصود

ما سئل السائل إلى المقصود لأن القبح

في العلم قد فيها لا يحتاج إلى

الاستدلال وقيل لا يحتاج إلى الاستدلال

بعد دليل في التثبتات والحوادث

أحد المصنفين في جميع ما يتبعه من

العلم والسائل بالاثبات وقيل

لا في السائل ما وجد أولي والآثار

الاستدلال من حيث العلم إلا بطلان وجهه لا

من التوقيف والمقصود بالاثبات

في التوقيف وقيل في السائل وقيل في

التثبتات والحوادث والاثبات

المقصود أيضا أو وجد في المقصود

أورد في مقصود أن م ثبت بعد

والأكثر من الاستدلال في التثبتات

والله اعلم بالصواب

منع الموصوفين من أن يكونوا

موصوفين لأنهم ليسوا

بالأشياء

لأنهم ليسوا

بأشياء

وإن سلم غرضي من أن

أنا لغرضي والموصوفين

ولا في حكم الأشياء

فإن الموصوفين ليسوا

فإنهم ليسوا

وإن كان وصفهم

شأنهم في

وقد

وقد

لأنهم ليسوا

الشيء

عن التعبد

أشده

أو لأنه

أو ظهوره أو انصافه أو أنه عدم
 مفارضة في الفرع أو الغاية ^{بأنه} ^{بأنه}
 واستدل الثاني بطاهر أو أحدهما
 ولا يكون وجود الحكم ^{التي} ^{التي} ^{التي}
 الحوار التعداد وتلك كذلك يستدل
 إذا ما خالف المتكفي والضعف
 الحكم مع تسليم المظنة ولا الرجوع
 لأن ليس الغرض استقلال
 وضعف الصحيح حوار لعدم الأصول
 أو في المضار المعارض على واحد

الحوار وعدمه وعلى الثاني في انقضاء
 المستدل كذلك ومنها سؤال التعداد
 وهو بيان وصف في الأصل غير
 إلى محله فيه لو صدق المستدل مع
 وجوده في الفرع وليس نزه إلى مدعيه
 لأن ينسب المعارضة في الفرع بما يصح
 خلاف الحكم بأي شكك شأوه المراد
 مع الإطلاق والمخارضة لها فلا
 سطر القادمة قبل تلك فلا تارة
 هدم من الجوانب بانه على المستدل

والفرق ولا يحسب إلا ما إليه انبعاثاً
 الفرق الباطن أحصيته في الأصل
 أو الفرق فهو راجع إلى إحدى المعاني
 فإن تعرض لغيرها لا خير ولا ينها
 أخلاق الصائبة في الأصل والفرق
 والحواسب تصلح السبب في مطنة
 أو باستوى الأفضا أو أرحم به
 الفرق قليل لا بالغيا التعاون أحداً
 حصر المصلحة كالفرق والحواسب الغيا
 الحصر صفة في الحكم الفرع حكم الأصل

وأما ألب بنينا التلث بعقود استلزامها
 خلاف المدعى ما لم يصح مذهب
 أو لا يطال المدعى فيها أو التزاماً
 وهو نوع من الأفضا وللغنى من
 الالتفات ومنفعة المستل من الفرق
 كافٍ بالقبول أولى القول بالموحيد
 تسليم المبدول مع نفاذ النزاع لا ينتج
 الدليل ما يترجم إليه الشارع أو علة
 أو إبطال ما يترجم إليه ما خذ الخصم
 والمخازن تصدق به في ما خذ وأكثر

من هذا الوجه المأخوذ أو لترك صغرى
غير مشهورة وأحواله المتعارضة أو
ملازمته والمأخوذ أو بان الحجة شائعة
خاتمة الأربعة أصناف المتعاضدات

من هذا الوجه المأخوذ أو لترك صغرى

تتعدد اتفاقاً والخلاف في المختلف
أما كذلك وقيل بمنعها مطلقاً للخط
وقيل بمنع المرتبة لتسليم الأول
فكأنه من حيث المرتبة لتسليم المنع
تعدد التسليم **فضل المتعاضدات**
هذا التمسك بالدليل حتى يرد ما يخدعه

طبعاً

الاصولية

لاستصحاب البراءة والملة والسكاح
والطلاق وهو معمول به لا يحق
الشيء بل اطلق متعاضد يستلزم طين
صهورة وأيضاً لزم كل طرف في
السك في الوجهة لله أو نقاوا
أدلة الشرع في النص والاجماع والاعتقاد
في استصحاب الحكم ولزوم تقدم بيمينه
لو حصل المظن بهما وفي جواب العباد
للظن قبل البحث وهو خلاف الفرض
وأما استصحاب حكم الاجماع في محل

في استصحاب

كذلك

فاجتنبه في تعبد عليه
 السلام قبل البعثة شرح التوبة
 والمشي والوقوف وعلى الاوتار قبل
 بعثه وقبل ان يات له من الحجاز
 الاول بطريق الاحاديث ضعفت
 ونحوه في رتبته وطوافه وزكواته
 وزيجه واستلزام التعبد بالمخالطة
 منه في التواتر وعند مفيدة في
 غيره واخلاف بعد البعثة كذلك
 المثل لما تقدم والاصل النقا

ولما اضمحل شد لاد بقوله تعالى النفس
 بالنفس ونحوها وتصويت مفاد تركه
 التمس الكتاب له اول قلته والاصطلاح
 على التواتر في وجوب تعبد بها ونحو
 بغيره لما خالها **فصل الاختلاف**
 قيل هو العبد والى خلاف التطير لوجه
 اقول وقيل يخص شاش بانوي وقيل
 ترك طهر الى انوي ولا نزاع في الجميع
 وقيل العبد من حكم المبل المصلحة
 وزدانه ان حرك في رصده او منهم من

في قوله تعالى النفس بالنفس

غير ان كان مقبولا والامر بدور وقيل

وليل يتقدح للجهل نفس عبارة عنه

وربما انه ان تحقق الحق والاماطل وقيل

يؤيد لكاد هذا في حق استحقاق

مختلف فيه المقصد السادس في

الاجتهاد والاستفتاء الاجتهاد

استخراج الرشد لتفصيل من حكم شرعي

وبدفعه ركناه ^{في} شرطه في

المطلق العلم بما تم له به تشييد الام

الى الله تعالى من اصول الدين بالعلم

الاجتهاد ومدارك الاحكام وما يتعلق

بها وما يحتاج منه من علوم الاجتهاد وفي

سنة ما يتعلق بها واجماله ان يتعلق

باجتهاد لا يدرك انظر في شرح

في تعبد عليه السلام بالاجتهاد والسير

المجوز والمنع وعلى المجاز الوفاء

والوفاء اجاز لا منع يتعلق المصلحة

به عقلا فيكون خطأ قلنا ممنوع

للفضه واستلزام عدم الشك سلما

فلا يفر عليه اتفاقا السع قاذر على القبح

فهم الظن وورد بالمرع الوقوع في غفلة
 الله عنك ولو استقبلت الأور
 غير الشرعي والتكافؤ في اختيار بعض ما
 بالشيء لا يتأخر عن الوقوع وما
 منقطع عن الهوى وورد تخصيصه ببلغ
 وإن سلم مقتضاه بالاجتهاد بالروح
 في الاجتهاد غرضه عليه
 السلام الجواز والامر مطلقا والحال
 وبلا الذنوع وعلى الجواز الوقوع في
 مطلقا وفي الجواز مطلقا وبلا الذنوع

وهو الحنان والوقوع مطلقا وفي الجواز
 الجواز لما تقدم والمرع المنع من العلم
 وورد بالمرع قبل بلوغ الاستغناء عنه
 فلما لم يكن أمرا به الجواز بل هو
 المانع والوقوع مع العيب والاذن
 الوقوع تقرره لقول الله تعالى قلنا
 انما علمنا شخص العاني لا الوقوع لعل وعلم
 قلنا فهو المانع كالماني وحل معاد
 وهو متعلق بالقول الرابع علم سعيد
 بن معاذ في بني قريظة وخبر معاذ

مسألة المصلحة العقلية واحدة

وخالف الضروريات كما في قول الأول
فإنهم انفسهم والاجماع على كونهم من

أهل النار سطل في ما يتم التجهيد

وتصويته وكون التكليف بخلاف

الاجهاد كما لا يطابق ممنوع وظني

الشيء كما تقدم وظني قيل فيه بالخطبة

والنصوص مع آيات الآية على

وعلى الأول قبل بالثالث والكتاب

والنص والاجماع على دفعه وعنده

على وجهه فطعن وفيه اما هو كدوس

يقتضى الاول الاجهاد طيب

الحكم متوقف عليه في المطلوب

الطن قلنا له متعلق فيده هو

بالاعتناء قلنا سري محال العباد

قبل هو الدليل قلنا سوف على الله

واضا لو كان كل متبعا لاجمع

اذ شرط القطع بنا الطن فيل يرد

الطن الى العلم ما حكم قلنا انهم

استمرار الطن قطع قلنا الواحد

هذا هو المطلوب في قوله تعالى ولا تأكل أموالهم التي اقربوا ولا تأكل أموالهم التي اقربوا ولا تأكل أموالهم التي اقربوا

المعلقان وايضا لزم ان تكون

المجتهدين سندنا واشيخا وايضا جمع

المتحدين على الخطية كما في الجواز والجملة

والجمعة وخرج باعليه السلام في غيره

احاديث الثاني نقا الصواب

مع احكام نصيبان وعدمه احاط

خطا ويحرم صواب وزد ثبوت

التخالف القطعي بلا تفصيل

سبله اختلف في نقص الحكم ان

لم يخالف قطعا فقيلا بالمتعلمات

مصلحة نصيب الحكمه وبالحوار ان خالف

نصا او جليا ونقصا الخطية طاهر

والحكم بخلاف الاجتهاد ولو عدت

باطل لو حوت اتباع الظن ولو

في راي الحكم او واجب القضا ولم

يفعله نقص للاول والاشيخ

واجترأ بما يقتضيه تحريمه وعدمه

احرازه وتبيل لاه وصل ان حكم به

وبنا وهما على التصوب ونحو الخلا

في قوله

بما العلة والحكمة بخلاف نذهب

امامه جار على الخلاف في الاسماء

شبهه في نقله قبل اجتهاده

المتكلمين ان مطلقا ولا علم له

راجع والآخر مع الاستعمال فيها خاصة

وفي مصنف القدم اليان من الاصل

واسألوا اهل الذم واصحابنا كالتحريم

للقدس لعين كنهم من الاقوي

شبهه والدمه اجاره النظر

تكرر الواقعة في الاصل فقدم آخر

والقول باجتهاد يقبل الاجتهاد في

مطلقا منه منع خلق الرمان

عن محمد لقوله صلى الله عليه واله

ولم لا تزل وكبره قبل سبي الخلق

قلنا العنق وهو غير المدعى وقيل

خود لقوله صلى الله عليه واله وان الله

لا ينقص العلم العبرة فلما لا يعارض

متواتر المعنى متاوتل قوله لم يسمع

كان لعينه ان اثره الاطلاق قد

وجه او العقلي فلا يقيد وقيد

العقلي بوجوب الائمة عقلا

سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا يَمُوتُ
ادْرَاكَ الْمَصَاحِ وَالْأَمَاجِمِ
الْأَرْحَامِ وَالْوَلَدِ الْأَسْقَى
وَأَحْمَدُ هَذَا

وَقَدْ قِيلَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا
وَالْتَحْمِيلُ عَلَى حَمْدِ التَّعْيِينِ
أَوَّلَانِ لَا يَنْطِقُ

الْأَفْسُ وَحَمْدُ لِمَنْ فَضْلُ الْقَالِبِ

أَحْمَدُ الْحَمْدِ عَنِ الْغَيْرِ دُونَ خَيْرِهِ وَهُوَ
مُسْتَعْنَى فِي الْقُلُوبِ وَقِيلَ بِالْجَوَازِ وَالْوَقْفِ

وَالرَّحُوبِ قُلْنَا الْعِلْمُ وَاجِبٌ فَلَيْ
اِقْتِصَادُ لِمَنْ الْقِيَصَانِ وَتَقَى الْمَقْصُودُ

بِخَالِ الصَّاحِبِ نُسَبُّهُمْ إِلَى الْحَمْدِ بِاللَّهِ
وَقَدْ بَدَأَ الرَّامِعُ الْغَوَامَ بِهِ مَمْنُونٌ
وَكُنْ مَوْجِدُ الْوَقْفِ فِي الشَّرْحِ صُلَى

وَالْمَقْصُودُ فَيَسْتَلْزِمُ وَاسْتَأْذَنَ إِلَى الْوَقْفِ
بِمَعْنَى الْوَجُوبِ وَلَا أَرَى لِعَدِّ الْمُتَعَدِّ

الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّرَجَةَ لِلْإِجْمَاعِ
قِيلَ لَوْ جِازِ أَسَاءَ الْخَطَا مَلَاوَعِ

الْمُسْتَشْدَدِ وَالْحَقُّ أَنَّ الْوَجُوبَ لَكُنْ

مَطْنًا سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا يَمُوتُ
بِزَيْنِ مَعْرِفَةِ عَدَدِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَوَّلًا

ولو ما شانه ملا قدح مقدره فلا
تستفي الجوهل في الاصح لغيره المحصل
وفي افاضه الحراز الاقوال وهو غير

الترج وفي مجتهد المذهب للجماع
قد وقع عدمه للضرورة والتبع كما
ورر ما لفرق وفي المصنوع الجوار للوجع
للاكثر ووديع والمصنوع لانساع
الطن متبع العلم ثم الاورع فان استوفوا
عائده والجهوز على التحيز والاصح
في الاصح وقبح الرخص وفي لميت

الجوار للوجع للاكثر ومع مقدره المحصل
والتبع العباد الاجماع بقدره ولنا
لا يلزم من سقوطه مع سقوطه مطلقا

كالا ما في وفيه اقوال اخره
فيل التزم مذهب أولى الواجب
التقص له وعرض ما حجاب لبعض
للاخره وفي كونه ملزم ما بالعمل
فيما عمله او بالافتقار او مع صحة
قول المفتي عنه او بالنسبة او بما مع
الشروع او بما في او غير تعلم ما باحاط

ويعبر به في الاسماء المتعديين

غرض حيلة المفصل السابع

في التعادل وهو استواء الامارين

والمرجح وهو تقوية احد الامارين

على الاخرى في قولها استقامت

الاعمال بين قطعتين لزوم المقصود

والا قطعتي وطنى لا تقا الطن وفي

الطنين في نفس الامر المنع للزوم

الغيب واجزاء لعدم دليل المنع

وقيد نظر المحقق في اخبارنا في غير

المتكبر او المتكبر

في التعمير على ما استدل وهو ما طرأ

لهم يطلب الترجيح ان بعدد

المخرج قد خرج اكثر الروا قبل لزوم

الاستدلال وزاد الفرق والعدة والعدة

والوزن والضبط والقطعة وخش

الاستعداد والعدة واشهر في خبرها

والاعتماد على الخط واستدراك العقل

وموافقة القدر وكوم مضاجعة القصة

في المشافهة والقرينة والنعيم

في الاسلام وعكس وشبه

أو غير النسيب يصفى أو يحل بالعلم

وشهادة العدل وكثرة المؤيدين أو

أو التقيين وشرح الحكم وهو

على العمل وقلة الوسايط والإسناد

وإرسال التابع وإرسال من يري

الأمن عند ذكر الشئ والألفاظ

على رفعه وقراءة الشئ كل على مقالته

وبالسمع على محتمل والشك وخضوعاً

على غيبة أو اللطخ على المعنى والقول

والفعل والقدر وغيره الكمال

على الآخر **ب** والى والامر

والأماخذ والأقلى إجمالاً على الأكثر

والخصم السريعي والغريب واللعوب

والمحار وهو لرحمان بليلة أو شهر

أو مفتوح أو قوت أو قوت حصة على شئ

والاشد مطلقاً وغير المقول شراً

وموكداً بالدلالة كل على مثالبه

والصدق على السريع وأما القعت

على غيب أو مفهوم الواقعة على الحال

والاقتصار على الإنسان في الأيمان

والأقصر

المراتب فالخالف

والخاص والقييد والعام والمطلق

فقد تخصص ومقتد كل على معاليله

والعام الشارح على غيره والخاص باللام

والموصول على الجنس باللام والاحصاء

الطبي على غيره والسابق على اللاحق

سـ والمختص بالروح

والكراهة فالندب فالأباحة والبدل

والثبت والوجب طلبا وعمقا

والكيفية والاشق كل على معاليله

والمراتب ليدل أو الوقي أو لاكن أو لا

والراجح قليل أو كثير والمقتل والاش

بالقصور والمفسر بقصر أو غيره

والمساخر فريضة كل على معاليله والعام

على سبع السبب والآخر عليه غيره

سـ وله ويرجح الوصف الحقيقي

والشوقي والباعث والمنضبط

والفرد والاقول تركبا والمقتد والاكث

تعدا والمطرود المنفكس والمطرود

وجامع الحكمه مانعها كل على معاليله

ومعلم البرس فالنفس فالنفس

فالمال والمكمل كذلك فاجازي الخمسين

والعامة للكلين على الخاصة والمشت على

الما وقد عكسنا والمطر دعى المنصر

وغارم المرائع والراح عليه وقوى

سرجب القنص ومغدير الاصول

وموافق الاكس ويخو ذلك كل غنى مثله

مسألة والثبات ما لا يجمع والنقض

الضخ والطاهر على من لقيه والاياء

كذلك في السحر فالماسية والدوران

وعكس في الاولين والآخرين والايما

مع الماسية عليه فقط واما العظمى

على الطنى والماسية مع السحر والله

عليها فقط ومع الاخرى عليها مع الا

مسألة وريح بقوة دليل حكمها

والا يفاق على غم سخره وجزيه على

الضخ والمشاركة في الغيبين فاعلم

فاحكم والجسدين ونسبه في الفرج حمله

مسألة وفي القول والعقول نرج

الاول ان كان حاصا سطوقا والالا

فانقام بقدوم المعهود على اجهاذه

منه ويقع في الاحكام الحدود

السمعة بامر كالضراحة والاغشية

والذائبة والاضحية وقد عكس

والموافقة لمثل الشرح او العدم في

منه وقوة طريق الانساب وموافقة

جمله او قول مفصوم او عمل على

وتعريفكم خطير اورد في حالته

للخرج طرق كثيرة وقد تعدد في

المطالين متعدد خضرها وما ذكر

ارساد الى ذلك والضابط غلبة الظن

المقصد الثامن في احكام

القول وهي خمسة لفظا الدين وال

والاحسان وسوء الاخلاق والعرف

في الملك موصوفه وهما عذبت

والا يدرك في خصوصه خمسة

او مقبولة الاباحة والخطا والموصف

لعدم الدليل الاول يقع في شئ

محصنه وايضا اذا حكمت ملكا جارا

بحسب الاقرب في واحد عمل له فطره ولا يخ

ضروته الكاف في ملك العز قلنا

تتم لوصف في ريشة الى خروزي

ونظري ومن اللاب وخبث شكر

المعتم قبل لروح الحان لغرض في الش

لله تعالى المروم الحاجب ولا العبد

في الدنيا المستغنى ولا في الآخرة اذ

بحال العقل وزد سعة النابيه وانه

الامن لا خفاء العقاب ويخرج طرقة

عائده وكون حال المستغنى بالعبادة

المواظب على الشكر احسن من الغرض

من لوازم العقل ضرورة فلا يرد حصوله

الخروج على القديسين وايضا لو لم

لم يجب المعرفة لعدم الحاجة لكلها يجب

والا لزم الاتمام ولا استتمام كما في شكر

ملك على الله حقارها عند الحكم وعظم

النعمة عند الشاكر والسامع واستلزم

شعده الملك حفرة المعطي منهوع

رغبت النابيه دليل قول

لا وقيل في الشكر عني لما حصل

علم انفي عن ضروري بلا دليل بحال

قبل لمهم مكر دعوى الرسالة في صلوة

وما من حرج ثم شاهد يوسف وطفل ابن العبد ورويه سلم
 وطفل عليه من الامم التي على الارض ولا تسكن
 وما سطره من عهد وكون طفلها ومن يد من الامم التي على الارض وسلم
 للمسلمين

للمسلمين

شيعي عن الخدي بن قنول
 اذا ما جاهد الكفار المذنبين
 دهان وجلود ثم دارا وشاة

سأله الامم ان يعدهم شغل
 لئلا ينشغلوا بغيرهم
 ولينشغلوا بالعدالة

سبع من الصوفى الالف دخلوا
 الى مسجد من مساجد بني النضير
 فوجدوا فيه من كان من بني النضير

للمسلمين

علموا ما هو المطلوب
 من الله تعالى في كل امر
 فانهم لم يجدوا فيه من كان من بني النضير
 فوجدوا فيه من كان من بني النضير
 فوجدوا فيه من كان من بني النضير

علموا ما هو المطلوب
 من الله تعالى في كل امر
 فانهم لم يجدوا فيه من كان من بني النضير
 فوجدوا فيه من كان من بني النضير
 فوجدوا فيه من كان من بني النضير

الى عثمان وروى عن
 ثم تغزو الروا حقا ومنهم
 سادة في عصر النبي وجاهدوا

الى عثمان وروى عن
 ثم تغزو الروا حقا ومنهم
 سادة في عصر النبي وجاهدوا

لله الحمد والمنة
 لا اله الا الله محمد رسول الله
 سيدنا محمد المرسل والمرسل

لله الحمد والمنة
 لا اله الا الله محمد رسول الله
 سيدنا محمد المرسل والمرسل

بشر النيام لفتنة
 اب محمد عالم حاكم
 له ايضا

بشر النيام لفتنة
 اب محمد عالم حاكم
 له ايضا

فاسكن الرسول بعد ما
 سواك ومطرا وسطرا
 على العبيد

فاسكن الرسول بعد ما
 سواك ومطرا وسطرا
 على العبيد

على العبيد والارامل
 واطفاله واليتامى
 واطفاله واليتامى

على العبيد والارامل
 واطفاله واليتامى
 واطفاله واليتامى

سادسهم والمديني قلنا هو اسما
 لازم النبوت والاستصحاب فيل
 يعقد نافي الترخي الاصل فليقر

الى الوثاق

وقفنا لاسلوك الموصل

قال غاية الشكر من رضوانه
 واغنا على اد اشكر ما منح من فضله
 احبائه وصلى الله على خاتم النبيين
 وآلهم الطاهرين وعلى اهل الطين
 الطاهرين والاول والآخر

١٥

والله اعلم
بما في صدورهم
والله اعلم
بما في صدورهم

حاشي التكملة

التي هي
التي هي
التي هي

التي هي
التي هي
التي هي

التي هي
التي هي
التي هي

حاشي التكملة
حاشي التكملة
حاشي التكملة

حاشي التكملة
حاشي التكملة
حاشي التكملة

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Yule

109

مجلس



100

...the ...

11

1. The first part of the document is a title page. It contains the title of the document, the author's name, and the date of the document. The title is "The first part of the document is a title page." The author's name is "The author's name is the author of the document." The date of the document is "The date of the document is the date of the document."



5



1. The building is a large, multi-story structure with a complex facade. It features numerous windows and architectural details, suggesting a significant institutional or commercial building.